مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

ثقافة المدينة وانعكاسها على ظاهرة العنف السياسي
دراسة ميدانية بمجتمع حضري

د. مصطفى محمود مصطفى إبراهيم
مدرس علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة دمياط

الملخص:

مما لاشك فيه أن القيم منظومة متكاملة ومترابطة (كأحد مكونات الثقافة)، وأى خلل فى جوانبها يؤدى إلى توتر المجتمع وأجهزته بصورة أو بأخرى، فحينما تعتل هذه المنظومة القيمية تتأثر الثقافة السائدة بالمجتمع بهذا الخلل وينعكس كل هذا على المجتمع فحينما تظهر نماذج من العنف لم تكن موجوده من قبل هذا يجعلنا نبحث عن أسباب ظهور هذه النماذج التى لم تكن موجودة من قبل، فهل أصبح العنف إحدى مركبات الثقافة فى الآونة الحالية، وإلى أى ثقافة تنتسب هذه النماذج من العنف، فهل العنف الاقليمى والمحلى هو انعكاس للعنف الدولى، وهل كان لانفجار الثورات فى ربوع الدول العربية تداعيات لظهور هذه النماذج من العنف، والعنف السياسى ترمومتر صادق يعبر بدقه إلى ما وصلت اليه خطورة هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، ولذلك لمس الباحث نقطة جوهرية أن التغير القيمى له انعكاساته المختلفة فى ظهور هذه النماذج من العنف، قد يرجع بعضها إلى ما حدث من تغير بعد اندلاع الثورات المتتابعة بالدول العربية، وقد يرجع بعضها إلى ظهور جماعات تنسب نفسها للإسلام لتبرير وشرعنه ما تقوم به من عنف ومجازر فى حق الإنسانية، ولا يقبلها دين ولا عقل ولا منطق، ومن هنا سعت الدراسة الراهنة التعرف على هدف أساسى ومحورى ألا وهو التعرف على التغير القيمى وانعكاسة على ظاهرة العنف السياسى، **ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهى:**

١- التعرف على أسباب ومصادر التغير القيمى بالمجتمع الحضري.
٢- التعرف على أشكال العنف السياسي ومسبباته.
٣- التعرف على تداعيات العنف السياسي فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة.
٤- التعرف على آليات مواجهة العنف السياسي بالمجتمع المصري.

الكلمات المفتاحية: (ثقافة المدينة- التغير القيمى- المتغيرات العالمية- العنف السياسي).

(ISSN: 2536 - 9555)

The culture of the city and its reflection on the phenomenon of political violence- A field study in an urban society

Dr. Mustafa Mahmud Mustafa Ibrahim
Teacher of Sociology- Faculty of Arts- Damietta University

Abstract:
There is no doubt that the values of an integrated and coherent system (As a component of culture), any imbalance in the aspects leading to tension the community and its organs one way or another. When deteriorates this Almzawmh value prevailing community culture affected by this imbalance is reflected in all of this on society. When models of violence show were not exist before, this we are looking for the reasons for the emergence of these models that were not there before, does violence become a culture vehicles in times current, and to any culture is affiliated with these forms of violence, is regional or domestic violence is a reflection of the violence, the UN, and whether it was the explosion of revolutions throughout the Arab countries the implications of the emergence of these forms of violence, political violence thermometer honest accurately reflects to what we have reached the seriousness of this phenomenon on the individual and society, and therefore touching researcher essential point that the change moral, has different implications in the emergence of these forms of violence, some of which may be due to what happened to change After the outbreak of revolutions in a row the Arab countries, some of which is due to the emergence of groups adhering to Islam to justify and legitimize its violence and massacres against humanity, it is not accepted by religion nor reason or logic, hence the current study sought to identify the fundamental objective pivotal namely recognition changing moral, and reflected on the phenomenon of political violence, and the ramifications of this target group of sub-objectives, namely:

1- To identify the causes and sources of moral, change.
2- Identify the forms and causes of political violence.
3- Recognize the implications of political violence in the light of the new global variables.
4- Identify mechanisms face of Egyptian society political violence.

Keywords: (city culture- value change- Global variables- political violence).

تمهيد:

مما لاشك فيه أن القيم منظومة متكاملة ومترابطة (حيث قام الباحث باختيار القيم كنموذج من نماذج ثقافة المدينة)، ولا شك أن أى خلل فى جوانبها يؤدى إلى توتر المجتمع وأجهزته بصورة أو بأخرى، فحينما تعتل هذه المنظومة القيمية تتأثر الثقافة السائدة بالمجتمع بهذا الخلل وينعكس كل هذا على المجتمع فحينما تظهر نماذج من العنف لم تكن موجوده من قبل، هذا يجعلنا نبحث عن أسباب ظهور هذه النماذج التى لم تكن موجودة من قبل، والعنف السياسى ترمومتر صادق يعبر بدقه إلى ما وصلت اليه خطورة هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع.

أولاً: **إشكالية الدراسة**:

لمس الباحث نقطة جوهرية أن التغير القيمى له انعكاساته المختلفة فى ظهور هذه النماذج من العنف، قد يرجع بعضها إلى ما حدث من تغير بعد اندلاع الثورات المتتابعة بالدول العربية، وقد يرجع بعضها إلى ظهور جماعات تنسب نفسها للإسلام لتبرير وشرعنه ما تقوم به من عنف ومجازر فى حق الإنسانية، لا يقبلها دين ولا عقل ولا منطق.

ثانياً: **أهداف الدراسة**:

سعت الدراسة الراهنة للتعرف على هدف أساسى ومحورى ألا وهو التعرف على ثقافة المدينة وانعكاسها على ظاهرة العنف السياسى، **ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهى:**

١- التعرف على أسباب ومصادر التغير القيمى (كمكون من مكونات الثقافة).
٢- التعرف على أشكال العنف السياسى ومسبباته بالمجتمع الحضرى.
٣- التعرف على تداعيات العنف السياسى فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة.
٤- التعرف على آليات مواجهة العنف السياسى بالمجتمع المصرى.

(ISSN: 2536 - 9555)

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الاجابة على هذه التساؤلات:

هل أصبح العنف إحدى مركبات الثقافة فى الآونة الحالية؟ وما مسبباته؟ وإلى أى ثقافة تنتسب هذه النماذج من العنف؟ فهل العنف الاقليمى والمحلى هو انعكاس للعنف الدولى؟ وهل كان لانفجار الثورات فى ربوع الدول العربية تداعيات لظهور هذه النماذج من العنف والإرهاب؟ وما تداعيات العنف السياسى على الفرد والمجتمع؟ وما آليات مواجهة العنف والإرهاب السياسى فى ظل المتغيرات العالمية الحديثة وثورة المعلومات؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

١-**مفهوم التغير القيمى:** القيم الإنسانية هى مصدر دقيق لوصف السلوك الإنسانى والتنبؤ به، كما أنها تساهم فى فهم عملية التفاعل الاجتماعى واستقرائه، والقيم كانت محور لاهتمام الفلاسفة القدامى أمثال سقراط وأرسطو وأفلاطون، كما أوضح كونور وبيكر ١٩٧٩ أن القيم يمكن دراستها دراسة كمية حيث أصبحت تتعدى تأملات مجردة من قبل الفلاسفة والمنظرين السياسيين لدراسة تجريبية من قبل علماء النفس، ويمكن تعريف القيم بأنها "مجموعة شاملة من المعايير لتوجيه الأفعال والتبريرات والأحكام ومقارنات الذات والآخرين لتلبية الاحتياجات"، كما أكد روكيش (١٩٧٣-١٩٧٩) أن القيم الاجتماعية النفسية "هى موجهات لسلوك الأفراد كما أنها تحدد التفضيلات والمعايير التى توجه السلوك الاجتماعى والسياسى والأيديولوجي والديني[١]". ويرى علماء الاجتماع أن عملية التقييم تقوم على أساس و جود مقياس ومضاهاته في ضوء مصالح الشخص من جانب، وفي ضوء ما يتجه له المجتمع من وسائل وإمكانات لتحقيق هذه المصالح من جانب آخر. ففي القيم عملية انتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة. فالقيم كما يعرفها العديد من علماء الاجتماع "مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي". فالمستوى أو المعيار "Standard or Norm" يعني وجود مقياس يقيس به الشخص، ويضاهي من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها و دورها في

تحقيق مصالحه، وهذا المقياس الذي يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعي، وإدراكه للأمور، وما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية اقتصادية تحيط بالشخص أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وبالمجتمع أو ما يعايشه من ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية أما الانتقاء **SELECTION**، فهو عملية عقلية معرفية يقوم فيها الشخص بمضاهاة الأشياء وموازنتها في ضوء المقياس الذي وضعه لنفسه والذي تحدد بظروفه الاجتماعية والاقتصادية. وعملية الانتقاء هذه ليست مطلقة وإنما هي مشروطة بوضع الشخص وفرصة، فكلما ارتقى الشخص في السلم الاجتماعي، تعددت وتنوعت فرص انتقائه، وأما البدائل فهي مجموعة الوسائل والأهداف التي تتجه نحو مصالح الإنسان المتعددة والمتنوعة. ويعرف هوفستاد **Hofstad** القيم بأنها "اعتقادات عامة تحدد الصواب من الخطأ، والأشياء المفضلة من غير المفضلة"، ويرى السمالوطى أن القيم "مجموعة من الأفكار المشتركة وجدانيا تدور حول ما هو مرغوب فيه، والتى يرتبط فيها أعضاء الجماعة وجدانيًا بحكم تمثيلهم إياها بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية، والتى تسهم فى تنظيم السلوك[٢]". ويتفق الباحث مع الاتجاه الذي يعرف القيم على أنها: "عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء. وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه، ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف". ويعرف التغير القيمى أنه "التغير الذى تتعرض له منظومة القيم الاجتماعية والتى تؤدى دورًا أساسيًا فى تحديد قيمه بشكل عام (قيم التعليم، والعمل، والانتاج، والحرية، والمساواة، والمشاركة، والاستهلاك، والانتماء، والاختيار للزواج"[٣]. ويتفق الباحث فى تعريف التغير القيمى أنه "التغير الذى يتعرض له النظام الثقافى العام والذى يضم مجموعة القيم والافكار والتى تشكل نسقًا رمزيًا يوجه ويضبط عملية التفاعل الاجتماعى فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية"[٤].

(ISSN: 2536 - 9555)

٢- مفهوم الثقافة السياسية Political Culture:

تتحدد ملامح الثقافة السياسية العامة لأى مجتمع على مستوى وعيه، وأيضًا على مستوى المشاركة السياسية لكل فئة من فئاته الاجتماعيه، وهى الثقافة التى تتراكم على أساس المعلومات المتاحة والأساليب المستخدمة فى التنشئة، والتى تتضمن القيم والاتجاهات التى تقدمها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة(٥)، وقد عرف جابريل ألموند Gabriel Almond الثقافة السياسية بأنها "تمثل نموذج الاتجاهات والتوجهات الفردية نحو السياسة، بين أعضاء المجتمع أو النظام السياسى الواحد"، ويضيف بأنه يمكن قياس الثقافة السياسية لمجتمع ما من خلال دراسات ومسوح الرأى العام وقياس الاتجاهات(٦)، ويتفق الباحث فى تعريف الثقافة السياسية(٧) بأنها "مجموعة الاتجاهات والمشاعر والأفكار والآراء والمعارف والمعلومات والأخلاقيات والقيم والمعتقدات التى تنظم وتحدد وتوجه كافة الممارسات والإجراءات السياسية الرسمية، وغير الرسمية، وتزويد الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات بالقواعد والمعايير والأسس والقيم اللازمة لتنظيم وتوجيه وتحديد السلوك السياسى وصنع واتخاذ القرارات السياسية فى المجتمع".

٣- مفهوم العنف السياسى Political Violence:

يمكن التمييز فى العنف بين نمطين: الأول: العنف الذى تمارسه الدولة فى ظروف خاصة، والثانى: العنف المضاد الذى يظهر من قبل فئات المجتمع التى تتمرد عل نظام الدولة، أو فئات تنادى بمطالب خاصة.

أ- **عنف الدولة State Violence:** يستحوذ النظام السياسى على أكثر أدوات القوة، وهو القادر على استخدام تلك القوة وأيضًا إساءة استخدامها. وما نظرية العقد الاجتماعى إلا نظرية لاعطاء الدولة الحق فى استخدام القسر والعنف، وذلك لتحقيق درجة من النظام فى الحياة الاجتماعية. ويمكن القول أن العنف الذى تمارسه الدولة فى هذه الحالة هو عنف لادارة القوة، ولتحقيق الأمن والسيادة والنظام والاستقرار داخل المجتمع. وإذا ما استطاع النظام السياسى أن يحقق هذه الوظيفة فى ضوء من الاتفاق العام والتعاقد الاجتماعى، فإنه

يكون قد اقترب من الصور المثلى من النظام السياسى، ولكن قد يحدث أن تنحرف النظم السياسية عن أداء وظائفها وتتجه نحو السيطرة واستخدام أساليب القمع والكبح. ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى النظم الديكتاتورية، التى تحتكر القوة فى نخبة سياسية صغيرة العدد تختفى الحدود بين المشروعية وعدم المشروعية فى علاقات القوة، ويغيب القانون وتصبح إرادة الدولة وسلطتها وأساليبها تقوم على التخويف والإرهاب والقمع، ولقد ظهر فى الخطاب السياسى المعاصر مفهوم يشير إلى هذه الظاهرة، يطلق عليه عنف الدولة أو إرهاب الدولة.

ب-**العنف المضاد Counter Violence**: إذا كان العنف السياسى المصاحب لإرادة القوة هو عنف يهدف إلى إضفاء الشرعية على نظم سياسية قائمة، فإن العنف المضاد هو عنف يتراوح بين مجرد الاعتراض على سياسات الدولة وقرراتها، وينتهى بمحاولة نزع الشرعية من النظام السياسى برمته، وهناك عدد من التصنيفات لهذا النوع من العنف السياسى لعل أبرزها ما قدمه روبرت جور R.Gurr فى كتابه "حول أسباب الثورة" **والذى ميز فيه بين ثلاثة أنماط من العنف السياسى المضاد للدولة وهى:**

١- **العنف الجماهيرى Mass Violence**: وهو العنف السياسى غير المنظم والذى يظهر بشكل تلقائى وبمشاركة جماهيرية واسعة، ويدخل فى هذا النمط أعمال الشغب، والصدامات السياسية وحركات التمرد.

٢- **التآمر Conspiracy**: وهو العنف السياسى الذى يكون على درجة عالية من التنظيم، ولكن لا يشارك فيه إلا عدد قليل من الأفراد، ويدخل فيه الاغتيالات السياسية، والانقلابات العسكرية، وحركات التمرد والعصيان.

٣- **الحرب الداخلية Internal-War**: وهو العنف السياسى الذى يكون بمشاركة أعداد كبيرة بهدف إسقاط النظام لدولة ما، ويصاحب هذا النوع من العنف قدر كبير من الإرهاب، والحروب الأهلية والثورات الشعبية[٨].

العنف يعنى "الاستخدام غير المشروع للقوة المادية- بأساليب متعددة- لإلحاق الأذى بالأشخاص، والإضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معانى العنف والاغتصاب

(ISSN: 2536 - 9555)

والتدخل فى الحريات العامة "، وتعرف سامية خضر صالح العنف أنه "قمة صراع القيم، والعنف هو اللجوء إلى القوة لجوءًا قد يكون مدمرًا ضد الأفراد والأشياء ويحظره القانون، إن فعلًا من الأفعال القوة يعنى فعلًا من أفعال القوة المادية التى تلحق الأذى والدمار بالأفراد والممتلكات" ويعرف قدرى حنفى بأنه "نوع من أنواع العنف الداخلى الذى يدور حول السلطة ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية"، ويتفق الباحث مع هارولد نيبرج فى تعريف العنف السياسى بأنه "أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التى توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتى تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحرير سلوك الآخرين فى موقف المساومة والتى لها نتاج على النظام الاجتماعى"[٩].

رابعاً: التوجه النظرى للدراسة:

استخدم الباحث فى دراسته نظرية التحديث والعنف **Modernization and Violence** حيث أنها ترى عند المستوى الفكرى، يتميز المجتمع الحديث بتراكم هائل للمعرفة حول بيئة الإنسان وبانتشار معرفته خلال المجتمع بواسطة التعليم، ووسائل الاتصالات والثقافة، وبشكل متباين مع المجتمع التقليدى: يقتضى المجتمع الحديث أيضًا صحة أفضل، توقع حياة أطول، ومعدلات أعلى من الحركية الجغرافية والمهنية، إنه على الأغلب حضرى أكثر منه ريفيًا. واجتماعيا للعائلة والجماعات الأولية الأخرى أدوارًا منتشرة متأصلة أو مكملة فى المجتمع الحديث بواسطة جمعيات ثانوية منظمة بشكل واعٍ، لها وظائف أكثر تحديدًا اقتصاديًا، والحداثة عملية ثورية، هذا يتبع مباشرة التباينات بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدى، ويختلف الواحد جذريًا عن الآخر، ويتطلب التغيير من التقليدية إلى الحداثة بالتالى تغييرًا كليًا وجذريًا فى أنماط الحياة البشرية[١٠]. ويرى علماء الاجتماع السياسى أن أسباب العنف تتمثل فى الثغرة الفاصلة بين تطور المؤسسات السياسية، وعمليات التغير الاجتماعى والاقتصادى من جهة، وبقبول تقسيم المجتمعات تقليدية وانتقالية وحديثة يقسمها علماء الاجتماع البنائيين الوظيفيين من جهة أخرى وعند صاموئيل هنتنجتون Huntington يربط عنف

الجماعات التقليدية نتيجة الحياة الحضرية وشواهد التطور فى وسائل الإعلام يؤدى بهذه الجماعات إلى التطلع إلى حياة العصر، ومن ثم فإن الشعور بالفجوة بين التخلف والتوقعات يولد الإحباط والسخط للاجتماعيين الذين يفرضان مطالب جديدة على الحكومات، وإلى توسيع نطاق القضايا الاجتماعية، وهنا نجد المؤسسات السياسية أنها عاجزة أمام مطالب التغيير، تضطر الحكومات إلى زيادة توسيع المشاركة السياسية لأفراد الشعب، ولكن تلك المشاركة السريعة دون ثقافة سياسية تؤدى إلى الاضطرابات السياسية وأعمال الشغب(١١). ويتضح ذلك جليًا فيما يحدث من تغير فى القيم الناتج عن مصادر متنوعة يرجع معظمها للتطورات الحديثة فى وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعى الذى يعقبه موجات غير مبررة من العنف السياسى يكون المتهم الأول خلفها هو الجهل فى استخدام هذه الوسائل، ويتضح ذلك جليًا فى المجتمعات الحضرية لما لها من طبيعة انفتاحية أكثر من المجتمعات التقليدية، وعلى الجانب الآخر نمو الفقر يمكن أن يولد انفجارًا لعنف جماعى لا أمن متناهى فى الشارع، تطور للإجرام مرتبط باستهلاك مختلف أنواع المخدرات، وهناك علاقة حقيقية ما بين ارتفاع العنف وارتفاع نسبة الفقر، والواقع أنه تتداخل للعوامل النفسية والاجتماعية فى توليد السلوكيات اللااجتماعية باعتبار أن الفقر بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، هو كذلك جملة من الضغوطات النفسية، ومظهر من مظاهر الإقصاء الاجتماعى بمختلف صوره التى يكون لها أثرًا خطيرًا فى حياة الفقير نفسه وحياة الجماعة على السواء، لأن هذه الحالة قد تكون تربة صالحة للتطور باتجاه مزيد من التطرف والانحراف والعدوانية(١٢)، وكل هذا يترجم بصورة فعلية وتستفيد منه الجماعات الإرهابية والتكفيرية، فالعنف السياسى له مصادر عديدة منها ما هو مرتبط بالجانب القيمى والاجتماعى والثقافى، ومنها ما هو مرتبط بالجانب الاقتصادي، وكل ذلك له تأثيراته البالغة على الجانب النفسى الذى يترجم فى صورة عنف وتطرف.

(ISSN: 2536 - 9555)

خامساً: الدراسات والبحوث السابقة:

الرجوع إلى الكتب التى تعرضت لموضوع الدراسة وكذلك الابحاث التى سبق إجراؤها بمثابة حجر الأساس الذى ترتكز عليه أية دراسة فى بداية الأمر، كما أنها أساس التحليل الذى تنهى به الدراسة[١٣]:

الدراسة الأولى: حسن بكر أحمد حسن (١٩٩٧)[١٤]: سعت الدراسة لتحليل الخطاب الجهادى، والمقصود بالخطاب الإسلامى: كل رسالة اتصالية صدرت عن الجماعات الإسلامية التى تسعى لتغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة، واستخدم الباحث فى بحثه طريقتين تنتميان إلى مدرسة واحدة فى علم السياسة: ١- تحليل المضمون الكيفى للخطاب الإسلامى، ٢- تحليل المضمون الكمى لهذا الخطاب، وقد قسم الباحث تحليل الخطاب الجهادى فى مصر إلى مجموعة أبعاد كل مجموعة تحتوى على عناصر ومكونات على النحو التالى (جذور الفكر الجهادى): **المجموعة الأولى:** الإسلام دين ثابت وغلاب عبر الزمن: وهو كل متكامل لا يتجزأ كلأوانى المستطرقة. **المجموعة الثانية:** الإحياء الإسلامى يعنى الضمير الثورى ويعنى تغيير السلوك، **المجموعة الثالثة:** إقامة الحكم الإسلامى (الخلافة)، المجموعة الرابعة: الطبيعة الخيرية على باقى الأمم (خير أمة أخرجت للناس)، المجموعة الخامسة: تكريم الإنسان (المسلم) أساس التصور الإسلامى. وكانت وحدة التحليل الأساسية هى الكلمة والجملة، واعتمد الباحث على المواءمة ويقصد بها مدى تناسب كل جملة مكونة من كلمات مع موضوع العنصر المذكور داخل مجموعته، كما اعتمد الباحث على التحليل الإحصائى لإبراز أولويات المجموعات الخمس المذكورة بعد فرز مكوناتها المتعددة فى الخطاب الجهادى، وتحديد المدلول القيمى النسبى للتكميم اللفظى المذكور من خلال هذه الوثائق/ النصوص. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ١- تمثلت أولويات "الجهاد" فى خطابها- بالترتيب- فيما يلى: إبراز علو الأمة الإسلامية

على باقى الأمم، إقامة الحكم الإسلامى عل نهج الخلافة، الإسلام دين غلاب على مر العصور (الجبرية الموضوعية)، كرامة المسلم من خلال إعمال العقل ومسئولية التفاعل مع المجتمع، تطبيق الشريعة الإسلامية. ٢- تقوم دعوة الجهاد عل الاستقطاب والتجنيد المبدئى وتقوم دعوة الجماعة الإسلامية على الانضمام الحركى للمواجهة وتحديد الأصدقاء والأعداء،الأولى تقوم على الدعوة، بينما الثانية تقوم على الإخبار الإعلام مباشرة. ٣- يتضح من لغة الخطاب لدى الجهاد أنها دعوة عالمية لا تخص مصر وحدها. ٤- استخدام الأسلوب الانقلابي المسلح، أى المواجهة العنيفة المباشرة هو المبدأ الثابت لدى كلا التنظيمين (الأم والفرع). وتتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية فى اهتمامهما بظاهرة العنف السياسى وما يحدثة من تخريب وتدمير داخل المجتمع، وأن الإرهاب ذات طابع عالمى، بينما أضافت الدراسة الراهنة ما يحدثه التغير القيمى فى ظل المتغيرات العالمية الحديثة وفى ظل ثورة الاتصالات إلى تضخيم صورة العنف والإرهاب السياسى وما يحدثه من تداعيات داخل المجتمع وسبل المواجهة، وقد استفاد الباحث من الدراسة السابقة من الإطار النظرى للدراسة من خلال عرضها لإشكالية الدراسة وكيفية صياغتها فى صورة تقريرية، وكذلك من خلال نتائج الدراسة.

الدراسة الثانية: سمية حوادسى (٢٠١٨)[١٥]: تهدف الدراسة إلى محاولة فهم طبيعة الدور الذى يؤديه مواقع التواصل الاجتماعى داخل المجتمعات العربية: كما تهدف إلى إبراز كيفية استغلال التنظيمات الإرهابية لهذه المواقع فى نشر أفكارها العدوانية والقيام بأعمالها التخريبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى من خلال وصف واقع استخدام المجتمع العربى لمواقع التواصل الاجتماعي، كما استخدمت الدراسة المنهج الإحصائى من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والأرقام لإعطاء نظرة حول مدى استخدام المجتمعات العربية لمواقع

(ISSN: 2536 - 9555)

التواصل الاجتماعى، **وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:**١- أن التطورات التكنولوجية التى شهدتها وسائل الاتصال وما لحقها من ظهور شبكات التواصل الاجتماعى، إلى دخول الإرهاب فى مرحلة جديدة وهى مرحلة "الإرهاب الإلكتروني"، ٢- يعتبر موقع فيسبوك من أكثر مواقع التواصل الاجتماعى استخدامًا فى تجنيد المتطرفين. وغالبًا ما تقوم المنظمات الإرهابية بإنشاء مجموعة (Group) على هذا الموقع لاجتذاب المتوافقين فكريًا معها. ٣- تكمن خطورة مواقع التواصل الاجتماعى فى سهولتها بمعنى القدرة على القيام بالهجمات الإرهابية من المنزل، وتعدد أشكاله وتنوع أساليبه وأدواته وقدرته الهائلة على التخريب والتدمير وتوفير قدر كبير من الأمان والسلامة للإرهابيين ففى ظل التكنولوجيا أصبح كل ما يحتاجه الإرهاب هو جهاز حاسوب واتصال بشبكة الإنترنت، ومن ثم القيام بأعمال تخريبية وهو آمن فى مقره. وتتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية فى تركيزهما على طريقة استغلال التنظيمات الإرهابية للتطورات التكنولوجية الحديثة فى نشر أفكارها العدوانية والقيام بأعمال التخريب والإرهاب، وأضافت الدراسة الراهنة المصادر المتنوعة للتغير القيمى والذى يؤدى بدوره إلى ظهور أشكال من العنف والإرهاب بصورة لم تكن موجودة من قبل، وتداعيات ذلك على المجتمع، وأيضًا كيفية التصدى لهذا الفكر، وقد استفادت الدراسة الراهنة من الدراسة السابقة فى الاطلاع على المقترحات الإجرائية التى طرحتها الدراسة السابقة فى تفعيل الدور الايجابي لمواقع التواصل الاجتماعى وتجنب دورها السلبى.

<u>الدراسة الثالثة: دراسة إيمانويل (١٩٩٦)</u>[١٦]: هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف عل الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام فى تنشئة المهاجرين النيجيريين سياسيًا داخل الولايات المتحدة، واعتمد الباحث عل منهج المسح الاجتماعى الشامل للمهاجرين لأربعة مدن (دالاس، تكساس، شيكاغو، إيلانيوس)، خلال

شهرين أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٥، وتم اختيار عينة منتظمة قوامها ٤٦٨ عائلة نيجيرية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: ١- أن المهاجرين النيجيريين يفضلون التليفزيون كمصدر أساسي للمعلومات السياسية، ٢- يلعب المذياع دور ايجابى مساعد فى الاهتمامات المجتمعية بالسياسات الأمريكية، ٣- أن الإعلام هو المسئول الأول لتشكيل الثقافة السياسية السائدة للمهاجرين. وقد اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الراهنة فى اهتمامهما بتأثير وسائل الإعلام فى تشكيل الثقافة السائدة، فى حين ركزت الدراسة الراهنة على مدى انعكاس التغير القيمى فى تشكيل العنف والإرهاب السياسى، وقد استفادت الدراسة الراهنة من الدراسة السابقة فى العرض النظرى لأهمية تشكيل وسائل الإعلام لثقافة الوافدين الجدد على المجتمع ودورها الحيوى فى تشكيل وعيهم.

الدراسة الرابعة: دراسة وسمان (٢٠١٠)[١٧]: هدفت الدراسة التعرف على حركة الإخوان المسلمين فى سوريا وتأثيرها على الممارسة الديمقراطية، واستخدمت الدراسة تحليل المضمون لخطابات عدد من العناصر البارزة فى حركة الإخوان المسلمين فى سوريا، عبر ثلاثة أجيال، يشمل الجيل المؤسس للحركة خلال الأربعينات من القرن العشرين وحتى أوائل الستينات، ثم جيل الصراع مع حزب البعث فى السبعينات وأوائل الثمانينات، وأخيرًا وليس آخرًا الجيل الحالى، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: ١- أن ممارسة عناصر الحركة وخطاب الأجيال الثلاثة من زعمائها فى سوريا لم يكن مجرد وسيلة تكتيكية ولكنه اختيار استراتيجي نابع من إدراكهم لقيمة هذا الاختيار وقدرته على تمكنهم من تحقيق أهدافهم، ٢- النموذج الديمقراطى للإخوان المسلمين فى سوريا يختلف عن النموذج الليبرالى الغربى فى نقطة أساسية وهى التأكيد على منح رجال الدين الوظائف الإشرافية على التشريع فى الدولة والعملية الانتخابية، مما يهدد بتحويل النظام لنظام استبدادى، ويجعل هذا الاختيار مجرد خيار تكتيكى للتغلب على

(ISSN: 2536 - 9555)

السلطة القائمة. وتتفق الدراسة السابقة مع الحالية فى تركيز الدراستين على منابع التطرف الفكرى وتأثيره على الفرد والمجتمع، فى حين أضافت الدراسة الراهنة المصادر المتنوعة للتطرف والإرهاب وآثاره على المجتمع وسبل مواجهته وارتباط ذلك بالمنظومة القيمية للمجتمع، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى الاطار النظرى كمادة علمية أضافت إلى الباحث مصدرًا متميزًا للمادة العلمية النظرية. وقد اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية أغلبها ركز على عامل أو أكثر لمعالجة قضية التطرف، فى حين أضافت الدراسة الراهنة تداعيات التغير القيمى ودوره فى ظهور نماذج من التطرف والإرهاب السياسى لم تكن موجودة من قبل، والتعرف على أسبابة وتداعياته وكيفية مواجهته.

سادساً: قضايا الدراسة:

أ- أسباب ومصادر التغير القيمى (كنموذج لأحد مكونات الثقافة وأهمها) وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والسياسية:

تتعرض المجتمعات الإنسانية لحالات من التغير المستمر والسريع، ولاسيما فى وقتنا الحاضر، مما يؤدى إلى انعكاس هذه التغيرات على عناصر النظام الاجتماعى عمومًا والمنظومة القيمية على وجه الخصوص، وجدير بالذكر أن الشباب هم أكثر فئات المجتمع تأثرًا بنتائج التغيرات الاجتماعية السريعة، وفى مثل هذه الظروف يعيش الشباب فى مناخ من اللامعيارية تلك الحالة التى تفتقر فيها الحياة الاجتماعية إلى القيم والمعايير الواضحة اللازمة لتوجيه السلوك والتى تضعف فيه القيم التى استقرت طويلًا حتى لتمتلئ الحياة بالمتناقضات وبخاصة تناقض أنساق القيم بين الأجيال المختلفة، وتناقض الحياة اليومية مع نسق القيم والمعايير، إلى حد يتعذر الاتفاق على شئ مشترك يلتزم به المجتمع، ونتيجة لذلك يواجه الفرد أزمة لكون أهدافه وقيمه وتصرفاته التى يعتبرها أخلاقية مشروعة غير متفقة مع ما سار عليه المجتمع الماضى، هذا وتزداد الأزمة حين يواجه الشباب الاختيار بين بدائل عديده، وحين يفقد الكبار والآباء والمربون وغيرهم السلطة التى

كانوا يكتسبونها بمجرد التقدم فى السن, ثم حين تفقد الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية جزءًا كبيرًا من فاعليتها وهيبتها وذلك لتعارض ما تنادى به من قيم وألوان السلوك مع بعضها البعض(١٨)، والإطار الاجتماعى للتنشئة الاجتماعية والسياسية هى العملية التى يستوعب من خلالها الفرد القيم والمبادئ التى تشكل مرجعية لسلوكه السياسى، ويشير ذلك إلى بروز مجموعة من الحقائق الأساسية. تتمثل الحقيقة الأولى فى ضرورة تغيير المنطق الذى نفكر به فى أى من الوقائع الاجتماعية والسياسية المعاصرة كما كان الأمر فى عالم الأمس، فقد أصبحت السيولة والتدفق من ملامح حقائق عالمنا المعاصر وأيضًا من ملامح التفكير فيه, وتذهب الحقيقة الثانية إلى أن التنشئة الاجتماعية والسياسية لم تعد العملية التى كانت تتم فى نطاق مؤسسات الدولة القومية. ذلك كان بالأمس أما اليوم فإن عالمنا تقلص فى زمانه ومكانه وحالة الاجتماع فيه حتى أصبح قرية واحدة، وتشير الحقيقة الثالثة إلى أن التغير لم يصب مستويات ومصادر ومرجعيات التنشئة الاجتماعية والسياسية فقط ولكنه أصاب مؤسساتها أيضًا، وتتصل الحقيقة الرابعة فى أن التنوع والسيولة فى مصادر مرجعيات التنشئة الاجتماعية والسياسية أصبحت تشمل مضامين التنشئة، فتدفق المعلومات والمعانى فى عصر العولمة أصبح فى كل اتجاه، ولم تعد هناك حدودًا قومية تقف فى مواجهة هذا التدفق أو تعوقه، ومن ثم فقد أصبحت مضامين التنشئة الاجتماعية والسياسية ذات طبيعة عشوائية فى طبيعتها وفاعليتها. وقد حدث انقلاب فى طبيعة مكونات الإطار الاجتماعى للتنشئة الاجتماعية والسياسية، بحيث نجد أن هذه الطبيعة خضعت لتغيرات جوهرية فى النصف الثانى من القرن العشرين وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة، ويكمن التغير فى مجموعة أبعاد، يتصل البعد الأول ببنية الإطار الاجتماعى، فلم يعد الإطار الاجتماعى للتنشئة الاجتماعية يقتصر فقط على السياق الاجتماعى المباشر لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، بل تتابعت حلقات هذا الإطار من الوحدة الأصغر التى يمكن أن تكون الأسرة وحتى النظام العالمى بأكمله، ويتصل البعد الثانى للتغير فى طبقات الضغوط التى تفرضها

(ISSN: 2536 - 9555)

السياقات الاجتماعية المختلفة لإنجاز عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، والتى تتم اليوم فى ظل ضغوط متصاعدة تتابع على الإنسان الفرد أو المواطن، وتصدر عن سياقات اجتماعية متتابعة بحيث تصبح وطأتها عليه كحلقات الحديد، غير أن قدرتها على تشكيل الإنسان المواطن وفق نموذج وصور محددة، أصبحت أقل فاعلية فى السياق الاجتماعى المباشر الذى كان فى الماضى، ويتمثل البعد الثالث المحدد لطبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية بطبيعة المجتمع الذى تتم على ساحته عملية التنشئة، ومكانته وفعاليته على الصعيد العالمى،ويشير البعد الرابع إلى أن تأثير الاختراق الثقافى على التنشئة الاجتماعية والسياسية لا يتم بصيغة واحدة نظرًا لتباين مجتمعات الجنوب التى تضم إلى جانب أنماطها العديدة نمطًا متميزًا من المجتمعات وهى المجتمعات الحضارية أى المجتمعات التى تنتمى إلى حضارات عظيمة كالحضارة الإسلامية والحضارة الصينية والحضارة الهندية، إذ تمتلك هذه الحضارات منظومة قيمية وأنساق ثقافية ووحدات وربما ترتيبات خاصة بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، ويتصل البعد الخامس بأن إطار التنشئة الاجتماعية والسياسية يتشكل من عدة متغيرات أساسية تمارس تأثيرها عليه، ارتباطًا بذلك يعد السياق العالمى المتغير الأول فى هذا الصدد من حيث طبيعة التفاعلات الحادثة فيه، ثم طبيعة سلوك الحضارات نحو حضارتنا ومجتمعاتنا، خاصة تلك الحضارات التى أصبحت لها الغلبة والتى طورت سلوكًا عدائيًا نحو حضارتنا ومجتمعاتنا، وفى هذا الإطار من الضرورى إدراك الاختراق التى تتعرض لها منظوماتنا القيمية بما يؤثر على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، سواء من حيث أدواتها أو من حيث مضامينها الأساسية[١٩]. وأهم الخصائص الدينامية التى تحكم البناء القيمى للمجتمع المصرى هى: أ- أن القيم الخاصة بالتماسك والتوحد الوطنى هى أكثر القيم ثباتًا، ب- أن المصدر الدينى لنسق القيم المصرى هو الأساس لكل أنساق القيم الفرعية الأخرى، ج- أن أنساق القيم ليست كلها متساوية الأهمية فى الحياة اليومية فبعض منها مائل فى كل نشاط وسلوك فردى أو مجتمعى، والبعض الآخر كامن فى الضمير الجمعى ولا

يظهر إلا فى الظروف التى تستدعى ظهوره، د- أن أهمية نسق أو آخر من أنساق القيم فى مرحلة معينة راجع للظروف السياسية أو الصفوة الحاكمة فى تلك المرحلة، هـ- تتسرب كل هذه الأنساق القيمية المتضاربة داخل الشخصية المصرية، ولهذا يصعب التنبؤ بسلوكه فى مواقف معينة[٢٠].

ب-<u>أشكال العنف السياسى ومسبباته بالمجتمع الحضرى:</u>

تتعدد وتتنوع أشكال العنف، وقد تتداخل مع بعضها البعض، ويمكن تقسيم مظاهر العنف فى الحياة اليومية إلى: ١- العنف البنائى: يظهر العنف البنائى عندما يكون البناء الاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد مشبعًا بالعنف وهنا تصبح البيئة التى يعيش فيها الأفراد عبئًا يثقل كاهلهم، ولا يكون بمقدورهم أن يغيروها، وكثيرًا ما تتشابك كل الظروف المرتبطة بالبيئة السكنية أو الوضع الاجتماعى أو الثقافى لتخلق حول البشر سياجًا من القوة المادية التى يمكن النظر إليها بوصفها شكلًا من أشكال العنف الكامن داخل البناء الاجتماعى والثقافى. ٢- العنف التفاعلى: ويقصد به العنف الذى يحدث بين طرفين فى موقف تفاعل، ويحدث عندما يخترق أحد أطراف التفاعل قواعد التفاعل، فتصدر عنه تصرفات شاذة فيتحول الموقف من موقف عادى إلى موقف عنيف، وهنا ينحرف الموقف عن هدفه ويتحول إلى هدف آخر، ويتحول أحد أطراف الموقف إلى شخص ينتهك حدود الطرف الآخر الذى يتحول بدوره إلى ضحية، بل أنه قد يتحول هو الآخر إلى إصدار استجابات ذات طابع عنيف[٢١]، وللعنف السياسى أشكال متنوعة: ١- العنف المبرر وغير المبرر: يفرق الفيلسوف الأمريكى جيور Gurr بين العنف المبرر ويقصد به استخدام القوة على أسس شرعية وهذا لا يتم إلا بواسطة الدولة من خلال أجهزتها المنشأة لهذا الغرض، وبين العنف غير المبرر والذى يعنى به ممارسة القوة عل أسس غير مشروعة تقوم بها حركات المعارضة وغيرها من الجماعات المختلفة، ٢- العنف الظاهر والعنف الكامن: فالعنف الظاهر هو الذى يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة، أما العنف الكامن هو العنف الكامن فى البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية

(ISSN: 2536 - 9555)

للمجتمعات، ٣- العنف القاهر والعنف المحرر: الأول سبب والثانى نتيجة، الأول الفعل والثانى رد الفعل، الأول تمارسه الدولة والجيش وأجهزة الأمن والثانى يحدث عند الفلاحين والعمال والمثقفين، ٤- العنف الرسمى والعنف غير الرسمى: ويقصد بالعنف الرسمى العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة، ويقصد بالعنف غير الرسمى العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة إلى النظام أو بعض رموزه ويتخذ فى هذه الحالة شكل المظاهرات والإضرابات والاغتيالات والانقلابات، ٥- العنف المشروع والعنف غير المشروع: ويقصد بالعنف المشروع العنف الذى تقوم به سلطات الدولة الرسمية بهدف قمع حركات الاحتجاج أو إجراءات محاكمة بوليسية أو عسكرية، أما العنف غير المشروع فهو العنف الذى يلجأ إليه الجماعات المختلفة فى مواجهة السلطات الحاكمة، ٦- العنف الآتى من أعلى والعنف الأتى من أسفل: الأول يشير إلى العنف الذى تستخدمه الأجهزة الحكومية تجاه الجماعات المعارضة والخارجة على النظام، ويقصد بالعنف الآتى من أسفل العنف الذى تقوده مجموعات عرقية أو طبقية أو دينية ضد سلطات نظام الحكم القائم تحقيقًا لهدف تسعى إليه تلك المجموعات، ٧- العنف الفردى والعنف الجماعى: يقصد بالعنف الفردى ذلك العنف الذى يمارسه فرد بذاته لتحقيق أهداف وغايات شخصية، أما العنف الجماعى فيقصد به ذلك العنف المادى الذى تمارسه مجموعات تحقيقًا لأهداف عامة مجردة عن الغاية أو المصلحة الذاتية، ٨- العنف ضد الذات والعنف ضد الآخرين: فالأول يشير إلى انسحاب الفرد عن الواقع لعدم القدره على مواجهته فيلجأ إلى توجيه الرفض والعنف إلى ذاته وليس الآخر، بينما يشير العنف ضد الآخرين إلى عنف الفرد والجماعة ضد الأفراد الآخرين وضد النظام، ٩- العنف الطبقى والعنف الاجتماعى والثقافى: فالعنف الطبقى هو الذى تمارسه الطبقة المسيطرة على الطبقات المستغلة، أما العنف الاجتماعى والثقافى هو العنف الذى تمارسه بعض الجماعات المتطرفة ضد الدولة من ناحية وضد المجتمع المدنى من ناحية أخرى، ١٠- العنف السلبى والعنف الإيجابى: فالعنف السلبى هو

الإحساس بالعجز وقلة الحيلة وضيق السبل، ويشير العنف الإيجابي إلى الانفجار ويكون تكفيرًا عن خطايا العنف السلبى، ١١- العنف المادى والعنف المعنوى: فالعنف المادى هو العنف الحادث عن طريق القوى المادية أو الطبيعية، والعنف المعنوى فهو الحادث عن طريق التهديد، ١٢- العنف الثورى والعنف الرجعى: فالعنف الثورى ذلك العنف الذى تستخدمه الطبقة العاملة تجاه الطبقة البورجوازية المستغلة من أجل إحداث درجة شاملة من التغيير فى مختلف أرجاء المجتمع، بينما يُعد العنف الرجعى عنف تستخدمه طبقة بورجوازية مستغلة فى مواجهة الطبقة العاملة، ١٣- العنف المخطط والعنف غير المخطط: فالعنف المخطط هو الذى يتم بصورة منظمة كالانقلابات العسكرية وعمليات الاغتيال والأعمال الإرهابية، أما العنف غير المخطط هو العنف الذى يندلع بصورة تلقائية فجائية ويأتى فى الغالب كردود أفعال موقفية مثل المظاهرات والاضطرابات وأحداث الشغب[٢٢]. وللعنف السياسى أسباب عديدة تتمثل فى: ١- **العوامل النفسية والشخصية:** قد يرجع السلوك المتطرف إلى عوامل نفسية وشخصية منها: الشعور المتزايد بالإحباط، وضعف الثقة بالذات، الاعتزاز بالشخصية وقد يكون على حساب الغير والميل أحيانًا إلى سلوك العنف، الميل إلى الانتماء إلى الشلل والجماعات الفرعية، وعدم القدرة على مواجهة المشكلات بصراحة[٢٣]. ٢-**العوامل الاجتماعية:** تلعب العوامل الاجتماعية فى تكوين الشخصية الإرهابية من خلال: التفكك الأسرى وحالات الانفصال والطلاق، والهجرة وما يترتب عليها من آثار خطيرة على الأسرة وما ينجم عن ذلك من انحرافات يلجأ البعض للاحتماء منها بالتطرف والعنف، عودة بعض الأبناء المهاجرين من الخارج وتشبعهم باتجاهات دينية كأنها غريبة عنهم وعن المجتمع المصرى، هذه الأسباب تدفع بالأبناء الذين يغيب عنهم آباؤهم إما إلى الانحراف أو إلى الانتماء إلى جماعات متطرفة عوضًا عن الانتماء الأسرى والتماسك الذى يسود الجماعات المتطرفة بديلًا للتماسك المفقود فى الأسرة، افتقاد الشباب للقدوة وغيابها سواء فى البيت أو المدرسة أو الجامعة أو العمل، تأخر سن الزواج والمشاكل العاطفية كالفراغ العاطفى داخل

(ISSN: 2536 - 9555)

الأسرة وخارجها على صعيد المجتمع ككل، وتشير الدراسات الاجتماعية[٢٤] أن الأسباب التى مر بها المجتمع المصرى من أزمة تركت آثارها على البناء الاجتماعى فى مصر، وهذه الأزمة تهيئ المناخ العام للعنف السياسى وانضمام أفواج من الساخطين إلى رحابه بالإضافة إلى ذلك ما يراه الشباب من التمايز الاجتماعى بين الطبقات دون أن يجد أسبابًا حقيقية له، ومثل هذا المناخ من عدم المساواة الاجتماعية يدفع بالشباب إلى العنف السيايسى، كما توصلت الدراسات الاجتماعية[٢٥] أن شعور الشباب بالعجز الحقيقى فى الحياة بعد تأخر سن الزواج وعدم وجود فرص عمل يجعل الشباب رافضًا للمجتمع، ويجعل الشباب مهيأ للانضمام لأية جماعة أيديولوجية تحقق الإشباع البديل ومن ثم تستقطبه كلية وتعيد توجيهه فى حركة مضادة للمجتمع، **٣- العوامل الثقافية:** أهم العوامل الثقافية التى تلعب دورًا محوريا فى تأصيل العنف والإرهاب الانفتاح الثقافى- خاصًة- فى المناطق الحضرية لما لها من طبيعة انفتاحية على الثقافات المتنوعة فهى ملتقى للأفكار والسلوكيات المتنوعة بكافة صورها، وتأتى فى أولى العوامل الثقافية الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه والظروف التى تهيئ له، فغياب الحوار المفتوح من قبل رجال الفكر الدينى لكل الأفكار المتطرفة ومناقشة بعض الجوانب التى تؤدى إلى التطرف فى الرأى- خاصة- ما يتعلق بالأمانة والاجتهاد والجهاد والعلاقة بين الدين والسياسة وأسلوب الدعوة[٢٦]، فى حين هناك فئة من الشباب لا يعترفون بالمؤسسات الدينية فى المجتمع ويقوم أفراد هذه الجماعات بتثقيف أنفسهم من الناحية الدينية، وهم على غير دراية بقواعد الدين الصحيح، ولا يقبلون أى رأى فى المجتمع، كما أنهم لا يؤمنون بالحوار ولا بالاختلاف فى الرأى، ويرجع ذلك لعدم الاهتمام بالتعليم الدينى بالقدر الكافى فى المؤسسات التعليمية مما أدى بالشباب إلى البحث عن الدين بطرق غير صحيحة فأدى ذلك إلى انحرافهم واهتزاز ثقتهم بالدولة[٢٧]، ومما لا شك فيه أن تقصير بعض المؤسسات الثقافية فى أداء دورها الذى أنشئت من أجله وترتب على ذلك أن ملأ الفكر المتطرف الفراغ الثقافى، وعندما يكرس الإعلام الجمود العقلى والتسلطية

وإبطال عمل العقل الناقد، فهى تعرض فى الغالب الرأى الواحد حتى لو اشترك فى عرضه ومناقشته عشرات الأفراد دون أن تتيح فرصة للرأى الآخر وللحوار والنقاش، الأمر الذى يكرس أيضًا القابلية للإيحاء والتلقين وهى الخاصية العقلية التى تعتمد عليها الجماعات المتطرفة لاجتذاب أعضائها، وأيضًا انتشار أفلام العرى والجنس والمخدرات والعنف وهبوط المستوى الإعلامى للتليفزيون والفن عمومًا مما أدى إلى اقتلاع جذور كثيرة من المقومات الأساسية للإنسان المصرى، وأيضًا انسياق الإعلام المصرى للإعلام الغربى واستخدام مصطلحاته عن التطرف والمتطرفين والفتنة الطائفية والأصوليين وإضفاء الناحية الدينية فى بداية الأحداث منذ سنوات على تلك الأعمال التى وجدت صدى وتعاطف فى البداية لدى العامة والبسطاء خصوصًا أن الدين يشكل عامل هامًا وحاسمًا فى التأثير على أبناء شعوب الدول النامية وبصفة خاصة فى البيئات الثقافية التقليدية[٢٨]، إن من الأهمية بمكان التأكيد على وسائل الإعلام التى أصبحت وللأسف الشديد أداة من أدوات الإرهابيين والمنتمين إلى الفئات الظلامية، فهؤلاء يحرصون على تفعيل الجانب الإعلامى والانتفاع به فى ترويج للفكر الإرهابى وتحقيق غاياتهم الإرهابية التى تستهدف الوصول إلى عامة الناس وبخاصة المراهقين وقليلى العلم والمعرفة بغرض تجنيدهم أو على الأقل كسب تعاطفهم ليكونوا أدوات يسخرها الإرهابيون فى تنفيذ مآربهم وأهدافهم الإجرامية[٢٩]، فأصبحت ثقافة العنف تعشش فى مجتمعاتنا، ويأتينا القصف الثقافى البخس لثقافة العولمة فالعولمة لا تنقل إلينا القيم التى أسست لنهضتها، بل هى تقصفنا بالتفاهة والعنف العبثى والتسلط الفكرى، باسم العولمة الثقافية، فالعنف الثقافى هنا عدوان ثقافى لا حوار حضارات وتكريس للتفوق، فمن سلبيات العولمة تعميق التناقض بين المجتمعات البشرية، ونقل قيم سلوكيات تمس قيمنا الأصيلة، فهى يعاد صياغتها بطريقة حديثة عندما كانت سيطرة الاستعمار تتم عن طريق حرب الأفيون فتتفكك المجتمعات بعد أن يذهب بعقول أبنائها ويغيبها عن الوعى وبالتالى تسهل الهيمنة عليها ورسم خريطة للانتماء وولاءات فردية ومجتمعية، فهى تهدف لإعادة تشكيل البنى الاجتماعية

(ISSN: 2536 - 9555)

التقليدية عل أساس ارتباطها بالنظام الرأسمالى المعلوم، ويتجلى ذلك فى هبوط شرائح اجتماعية وضغوط أخرى[٣٠]، كما تلعب وسائل التواصل الاجتماعى دورًا حيويًا فى ظل غياب الرقابة فى ترويج مختلف أشكال العنف الموجه واستقطاب فئات معينة من المجتمع من خلال إنشاء مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعى لتشكيل فكرهم بطريقة تتفق مع فكرهم وأهدافهم الإرهابية، **٤- العوامل الاقتصادية:** المشكلات الاقتصادية التى عانى منها المجتمع المصرى بصفة عامة (مشكلة الفقر- الإسكان- الديون- البطالة- الارتفاع الجنونى للأسعار مقابل الدخول المحدودة)، فانتشار الفقر الحاد وانخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع معدلات البطالة نظرًا لعدم توافر فرص عمل وخاصة فى صعيد مصر، فظهرت المشكلة بشكل أكثر حدة بين خريجى الجامعات أو المعاهد المتوسطة والذين هم عماد التشكيلات الإرهابية، كما أن اتباع سياسة الاقتصاد المفتوح والخصخصة أدت إلى ازدياد الفوارق بين الطبقات بسرعة فائقة وأصبح عدد الملايين والبلايين فى مصر كبيرًا وساعدت وسائل الاتصالات الحديثة عل أن يعلم كل الفقراء فى مصر ما يحدث من بذخ شديد وبالطبع يثير ذلك شعورًا بالإحباط والحقد مما يؤدى إلى العنف والإرهاب، وقد ترتب عل هذه الأسباب الاقتصادية اتساع الفجوة القائمة بين فئات المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وهذه الظاهرة يمكن تلمسها بوضوح فى معظم المجتمعات النامية أو الآخذة فى النمو، مما ينعكس على إفراز جماعات تمارس عمليات العنف والإرهاب[٣١]، **٥-العوامل السياسية:** تأتى فى مقدمة العوامل السياسية افتقاد كثير من الشباب المصرى بكل فئاته من الجنسين للتنشئة السياسية السليمة والقدرة على التعبير بحرية عن الآراء داخل الأسرة وفى المدرسة والجامعة، ويقصد بالتنشئة السياسية العملية التى تنتقل من خلالها القيم والمعتقدات والمبادئ المكونة للثقافة السياسية بنجاح للأجيال المتعاقبة وتبدأ فى مرحلة مبكرة من العمر وتستمر خلال مراحل الحياة المختلفة[٣٢]، فغياب التمثيل الحقيقى للشباب ورموزه الشرعية فى الأحزاب السياسية وكافة الملتقيات الفكرية، وإنما يمثل على الساحة المصرية فى أغلب

الأحوال فئات مضللة ذات مصلحة متسلقة منافقة، فافتقاد الشباب للممارسة السياسية بمعناها الواسع التى تنمى لديه القدرة على إبداء الرأى والحوار حول مسائل عامة أو جماعية وتعوده على تقبل الرأى الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن رأيه إذا اقتنع بغيره وأسلوب الاعتراض المتحضر على الرأى وآداب الحديث، كما أن افتقاد الشباب لقضية عامة يلتف حولها ويكون له دور فيها ورأى، والتثقيف السياسى المتاح له يكرس ويدعم التطرف لدية، كما توصلت الدراسات الميدانية أن غياب الديمقراطية أحد أسباب العنف السياسى(٣٣)، حيث أن العنف السياسى ينبت عندما تتقلص الفرص المتاحة لإحداث التغيير بالأساليب الديمقراطية وعندما تغلق قنوات التعبير عن الرأى، وعندما تتقلص أو تنعدم فرصة المشاركة فى صنع القرار، فغياب الديمقراطية وسيطرة أجهزة الدولة وغياب المشاركة السياسية يحرم الأفراد من الشعور بالانتماء إلى مؤسسات الدولة وقوانينها المختلفة، كما أن مد العمل بقانون الطوارئ وغيره من فوانيين تضيق الحريات وممارسة الديمقراطية وأزمة الثقة المتبادلة بين النظام والمواطنين وضعف المؤسسات السياسية من أسباب اللجوء إلى العنف السياسى والإرهاب بالإضافة إلى تعميق فجوة المصداقية بين السلطة والقوانين. حيث تؤكد العديد من الأدبيات أن هناك علاقة بين العنف السياسى وغياب الديمقراطية، فعندما تكون المؤسسات الديمقراطية ضعيفة أو تمثيلها ضعيف هذا يجعل هناك بيئة خصبة للعنف السياسى، فإرساء الديمقراطية الفعلية تساعد على وجود بيئة تنافسية وفى حالة غيابها نجد تحول هذا التنافس إلى عنف، وهذا ما أكد عليه صموئيل هنتنغتون أن هناك علاقة بين العنف السياسى وغياب الديمقراطية الحقيقية كما يظهر فى مجتمعات الدول النامية، حيث تستخدم الدول النامية قوات الأمن لقمع المنشقين وترهيب الناخبين والمرشحين والنخب المحلية، ولذلك لا يجد المعارضين فرصة حقيقية للتعبير عن أنفسهم فى المشاركة السياسية كما هو الحال فى ليبيا وكينيا وباكستان(٣٤).

(ISSN: 2536 - 9555)

ج- تداعيات العنف السياسى فى ظل المتغيرات العالمية الحديثة:

تتعدد الآثار الناجمة عن العنف والإرهاب وتتداخل مع بعضها البعض، وأهم تداعيات التغيرات العالمية المعاصرة فى المجال السياسى[٣٥]: ١- انحسار قيمة حب الوطن من قلب ووجدان الشباب وأصبح الوطن بالنسبة لهم، أى مكان يحقق لهم الرفاهية والثروة، ٢- محاولة تصوير الحرية فى عقول الشباب على أنها التصرف وفقًا للأهواء والنزوات حتى لو كان ضد الدين أو الأعراف والتقاليد الاجتماعية، ٣- محاولة نزع الرموز الوطنية من عقل ووجدان الشباب، وإحلال الرموز العالمية محلها، ٤- تراجع هيبة الكثير من السلطات الوطنية من وجدان واحترام الشباب، ٥- محاولة نزع القيم الجهادية والنضالية من نفوس الشباب، وربطها بالعنف والإرهاب، ٦- تزايد نفوز المنظمات غير الحكومية فى القرارات والتشريعات الحكومية، ٧- تزايد معدلات الوعى السياسى لدى الناس، من خلال ما يبث على مدار الساعة، والإطلاع على ما يجرى عالميًا بشكل مباشر وفورى ولا سيما من خلال الفضائيات، وشبكة الانترنت، ٨- تمتع الفرد بمساحة واسعة من الحرية بفضل حرية التعبير عن الرأى، من خلال شبكات التواصل الاجتماعى والانترنت والفضائيات دون رقابة الحكومة، ٩- التدخل الخارجى فى شؤون الحكومات والدول تحت شعار الإصلاحات الديمقراطية، محاربة الإرهاب، حماية حقوق الإنسان، والأقليات العرقية أو الدينية، ١٠- أزمة الثقة بمصادر التوجيه والثقافة السياسية المحلية، بسبب تعدد مصادر التوجيه والتثقيف السياسى من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ١١- تزايد الشعور بالمواطنة العالمية مع تراجع واضح للشعور بالمواطنة المحلية. كما يعمل العنف- خاصة- فى المناطق العشوائية إلى تهديد الأمن القومى بالمفهوم التقليدى من خلال انخراط هذه المناطق فى أحداث العنف السياسى، سواء بتجنيد بعض سكانها فى أعمال ضد النظام الحاكم بدعوى عدم عدالته والوعد بمزايا عديدة، أو من خلال استخدام تلك

المناطق كأماكن للتخفى بعيدًا عن السلطة وقوات الأمن، أو بإنشاء مشروعات لخدمة الأهالى وبذا تكون تلك الجماعات المهددة للاستقرار والأمن القومى بديلًا عن الدولة الغائبة فى تلك المناطق. أو بعقد نوع من التحالف بين البلطجة والمسيطرين على مصادر القوة فى العشوائيات لإحكام السيطرة على المنطقة ونشر الأفكار المهددة للأمن والاستقرار واتخاذ هذه المناطق كقاعدة للانطلاق لتنفيذ العمليات المختلفة والتخطيط لها، كما يشير العنف فى المناطق العشوائية إلى حجم ما يعانيه سكان تلك المناطق من جراء العنف ضدهم، ومن ثم عدم شعورهم فإن ذلك لا يقتصر على المناطق العشوائية فقط وإنما يمكن أن يتم تصديره من خلال بعض سكان العشوائيات إلى الدولة والمجتمع ومن ثم فمن الضرورى التعامل مع إحباطات سكان تلك المناطق ومشكلاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية باعتبارها روافد مغذية للعنف فليست مشكلة العشوائيات مشكلة مسكن فقط وإنما هى مشكلة بشر بالأساس يحتاجون إلى المساندة من المجتمع وإشراكهم فى خططه بدلًا من اتهامهم جميعًا بأنهم مصدر للعنف فمن بينهم من يكونون أول الضحايا له(٣٦). وتصعب هزيمة الإرهاب عبر المواجهة المسلحة وحدها سواء كانت دفاعية أو هجومية فوسائل الدفاع التقليدية لا تعمل ضد من ينقل أسلحة فى سفن أو سيارات أو بخطف طائرات ويحولها إلى أسلحة يفوق تدميرها الصواريخ والقنابل، كما أن شن الحرب على عدو ليس له عنوان محدد وثابت على الكرة الأرضية هو أمر صعب، ولم يعد مستبعدًا أن ينتقل التخريب الذى يستهدف الإرهاب إلى مستوى أعلى وأكثر خطرًا من خلال استخدام أسلحة جرثومية وبيولوجية وكيميائية وما يطلق عليه "القنابل القذرة"، ومن ناحية أخرى إن الحرب على الإرهاب قد تهزم فصيلًا من فصائله ولكن ليس كلها، بل على العكس يمكن أن تدعمه كظاهرة حتى إذا أسفر عمل عسكرى ضده إلحاق خسائر كبيرة به أفراد وقواعد فمن ناحية أولى ما أسهل إعادة بناء القواعد

(ISSN: 2536 - 9555)

التى تستخدم فى التجميع والتدريب[٣٧]. ويؤثر الإرهاب والفكر المتطرف تأثيرًا سلبيًا على مناخ الاستثمار وعلى ركائز المجتمع من مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة، وعل انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة وتدهور مستوى المعيشة[٣٨]. ولاشك أن قطاع السياحة من القطاعات المهمة للعديد من الدول فى العصر الحالى، كما أنها تسهم فى موازين مدفوعات العديد من الدول، ومع الأهمية الكبرى لهذا القطاع إلا أنه من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للاضطرابات السياسية، فضلًا عن حساسيتها المفرطة للإرهاب، فيقل أو ينعدم الوارد من هذا القطاع الهام.

د- آليات مواجهة العنف السياسى بالمجتمع المصرى:

ظاهرة الإرهاب هى نتاج العديد من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب مواجهة حقيقية وتضافر للجهود المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة هذه الظاهرة، وفهم ظاهرة الإرهاب يتطلب فهم الواقع الاجتماعى وإدراكه، والاعتراف بجوانب القصور، حتى يتسنى لنا معرفة الآلية التى تنتج هذه الظاهرة، ولا أحد ينكر ارتباط التعليم والثقافة بالأمن القومى، ولذلك نحتاج فى المرحلة المقبلة إلى سياسة متواصلة ومتأنية ومتوائمة وسليمة القصد وقائمة على الأسلوب العلمى وفق قنوات شرعية وأساليب ديمقراطية فى كل مرحلة، وتعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية لشعب مصر، وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات العالمية التى يتعرض لها، وتثقيف وتعليم الطالب تعليمًا جيدًا قائمًا على التربية التى تنمى ملكاته فى القدرة على التحليل والنقاش والفهم والإبداع والتعايش معه، وإبداء الرأى بكل شجاعة دون خضوع أو خنوع أو تبعية لأحد، تولد أساسيات وبذور الديمقراطية والقدرة على تحمل المسئولية الفردية والاجتماعية وتحقيق السلام الاجتماعي فى الوطن. وللتعليم والثقافة أثر كبير ومباشر أيضًا فى المجال الاقتصادى، حيث تعد إنتاجية الفرد

أحد مؤشرات قياس تقدم الدول أو تخلفها، وعلى الدولة أن تعد شخصًا مثقفًا متعلمًا مبدعًا لديه من الخبرات والمواهب ما يجعل به دولته فى مصاف الدول المتقدمة– خاصة– فى ظل ثورة المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات وازدياد التكتلات العالمية الاقتصادية بما تحمله من قدرة على التميز فى الإنتاج والمنافسة، حيث أن مصر أمامها الكثير من التحديات الاقتصادية حتى تستطيع أن تصلً إلى مستوى جيد من الإصلاح(٣٩). ومن أهم مداخل مواجهة ومكافحة الإرهاب أن ترتبط تطبيق العقوبة بتحقيق أهداف وغايات معينة تجلت فى مكافحة خطر ارتكاب جرائم جديدة حيث أن العقوبة لابد أن يكون لها صفة وقائية لمنع ارتكاب جرائم فى المستقبل، ولردع كل من لديه استعداد إجرامى، وهو ما لا يتحقق إلا بتناسب العقوبة مع الفعل الإجرامى الواقع على الحق أو المصلحة المراد الحماية الجنائية اللازمة لها، فعلى قدر المصلحة وأهميتها الاجتماعية تكون العقوبة التى يحددها المشرع(٤٠). وعلى الإعلام دور كبير فى سياسة التوعية من مخاطر الإرهاب، حيث يلعب الإعلام دورًا هامًا وأساسيًا فى مواجهة الإرهاب عن طريق قدرتها على الوصول إلى المواطنين بصورة مباشرة وبأساليب متنوعة وقدرتها على التعامل مع الرأى العام بل وتشكيل بعض التيارات القيمية والسلوكية فى المجتمع، وهناك أدوارًا مختلفة يمكن أن تقوم بها تلك الوسائل– خاصة التليفزيون– لمواجهة مشكلة الإرهاب كنشر الفكر السوى وإثارة القضايا الأساسية المرتبطة بالإرهاب وإدخال المواطنين كعنصر أساسى من عناصر مواجهة المشكلة(٤١)، والتأكيد على استرتيجية إعلامية وثقافية وتربوية يكون هدفها الأسمى إعادة صياغة وعى الشعب، وإعادة ترسيخ القيم الأخلاقية والمبادئ القويمة(٤٢)، كذلك محاربة الفكر المتطرف من خلال التنشئة داخل الأسرة والمؤسسات التربوية على أصول الفكر والتربية الصحيحة، وإقامة حملة توعية بالمؤسسات التربوية والتعليمية ضد الإرهاب مستخدمين الملصقات والصور الفوتوغرافية لرجال الأمن

(ISSN: 2536 - 9555)

الذين نجحوا فى القبض على بعض العناصر الإرهابية وتسجيل أسمائهم فى لوحة الشرف[٤٣]، وبالنسبة للشباب لا بد من التفرقة بين الأفراد التى تتردد بين الانحراف والاعتدال وهؤلاء يفيدهم الحوار والتوعية، بينما الفئة التى رسخت فى أذهان أفرادها أفكار خاطئة لا يفيدهم الحوار، والمطلوب بالنسبة لهم مواجهة أمنية حاسمة رادعة، وهذه المواجهة ليست من اختصاص شرطة السياحة فقط بل هى من اختصاص المجتمع وأجهزته، ويحتاج ذلك إلى التعاون بين الجمهور والأجهزة الأمنية بما يسمح بمواجهتهم والقضاء عليهم، إلا أن المواجهة الأمنية بمفردها غير كافية، ولا بد أن يتكاتف معها جميع الأجهزة (التربية والتعليم والأوقاف والإعلام وغيرها)، كذلك يجب أن تجذب نوادى المجلس الأعلى للشباب والرياضة الأفراد ويضع لهم برامج رياضية وثقافية ودينية واجتماعية، وكذلك لا بد أن تخدم نصوص الدستور سلامة المجتمع، وإذا ما تعارضت سلامة المجتمع مع قاعدة دستورية فمن الواجب تغيير هذه المادة من الدستور، وحيث أن ظاهرة التطرف والإرهاب أصبحت ظاهرة متعددة ومتكررة، فإنه ينبغى أن تتغير القوانين حسب الظروف، وقد تبين أن هناك دول أجنبية تقف وراء التطرف والإرهاب، وتقدم الفكر والمال والسلاح لهؤلاء المنحرفين، ذلك أنه من مصلحة دول إسلامية مجاورة أن تصدر لنا هذا الفكر[٤٤]. ولا بد من تنقية الخطاب الدينى مما ألحقت به هذه العناصر الضالة المتعصبة والمتطرفة، وتوسيع مجال المجتمع المدنى فى إعادة بناء الإنسان نفسيًا وفكريًا وأخلاقيًا، فلا شك أن تقوية المناعة الفكرية والوطنية والإنسانية والروحية تتطلب مشاركة جميع القطاعات المجتمعية، وفى الميادين المختلفة لتأمين متطلبات الصمود فى المواجهة والمقاومة بحسب الظروف والأخطار، وما ينتج عنها من تداعيات[٤٥]، وللديمقراطية دور كبير فى وأد الإرهاب، ويقصد بالديمقراطية حق الشعب فى حكم نفسه من خلال إتاحة الفرصة للمواطن الفرد فى حق المشاركة فى القرارات العامة التى يتخذها المجتمع فى

مجالات الحياة، والقيم والتوجيهات التى يقرها المجتمع، حيث أن غياب الإدراك لهذا الحق لدى الفرد وشعوره بالعجز عن المشاركة فى اتخاذ القرارات فى الأمر التى تخصه يجعله يقبل بوجود أى نظام تسلطى ويبدو هذا بوضوح فى روح الإذعان والخضوع والاتكالية السائدة فى الثقافة السياسية العربية[٤٦]، حيث يؤدى الاستبداد إلى تأثيرات سلبية فى أخلاق الناس كما يؤثر على تكوينهم الثقافى، فالقهر السياسى وإضافة للقهر الاقتصادي يؤدى إلى إضعاف الأخلاق الحسنة وإفسادها فأسير القهر والاستبداد لا يملك شيئًا ليحرص على حفظه لا يملك مالًا غير معرض للسلب ولا شرفًا غير معرض للإهانة ولا يملك الجاهل منه أمالًا مستقبلية ليتبعها ويشفى كما يشفى العاقل فى سبيلها، والاستبداد والقهر السياسى يضطر الناس إلى إباحة الكذب والتحايل والنفاق والتذلل ومراغمة الحس وإماتة النفس[٤٧]. فالمدخل إلى إلغاء الأسباب السياسية لظاهرة العنف هو فتح ملف الديمقراطية والسلطة وحقوق الإنسان– فى الوطن العربى– على إجراءات وخيارات جديدة، وإدخاله منطقة الإصلاح والتقويم، لا سبيل من تحرير المجال السياسى من العنف إلا بتحريره مما يجعل السياسة تنحرف عن ممارساتها الحضارية الطبيعية إلى التعبير عن نفسها من خلال العنف والتحرير هنا يعنى تنظيفه من قيم القمع وثقافة التسلط واحتكار الرأى، والعدوان على الحقوق المدنية والسياسية للمجتمع، واستصلاح تربته بزرع قيم حرية الرأى والاختلاف والحق فى التعددية وفى التمثيل على قدم المساواة، والحق فى التداول السلمى على السلطة، أما المدخل إلى إلغاء الأسباب الاقتصادية للعنف السياسى فهو إعادة النظر فى السياسات التنموية المتبعة، التى قادت إلى الإخفاق ممثلًا فى فقدان الأمن الغذائى وفى تزايد التبعية للخارج، وفى ارتفاع معدلات المديونية،وكساد النظام الاقتصادي، والإفقار المتزايد لفئات واسعة من المجتمع[٤٨].

(ISSN: 2536 - 9555)

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- **نوع الدراسة:** تندرج هذه الدراسة تحت مسمى "البحوث الوصفية" فالبحث الوصفي هو "استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هى قائمة فى الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى". إن البحث الوصفى لا يقف عند حدود وصف الظاهرة وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر بتلك الظاهرة فضلًا عن أنها لا تقتصر على التنبؤ بالمستقبل بل إنها تنفذ من الحاضر إلى الماضى لكى تزداد تبصرًا بالحاضر(٤٩).

٢- **المنهج المستخدم فى الدراسة:** يكاد يكون المنهج المقوم والفاصل والمميز بين ما هو علمى وما هو غير علمى، فالذى يميز بين تناول الفنان أو القاص أو الروائى أو الشاعر أو العالم، للطبيعية أو المجتمع أو الإنسان هو التناول أو النظرة إلى الموضوع، والمنهج العلمى واحد فى كل العلوم، وأن ما يراه وما يعده البعض تباينًا وتغايرًا بين مناهج العلم، ليس تباينًا فى المناهج، وإنما فى الإجراءات والأساليب الفنية، فالمنهج رؤية شاملة وتناول شامل لموضوع العلم(٥٠).

٣- **الطريقة المستخدمة فى الدراسة:**

الطريقة المستخدمة فى هذه الدراسة هي "المسح الاجتماعى"، ويعرف المسح الاجتماعى باعتباره العملية النظامية التى تهدف إلى جمع الحقائق والمعلومات عن الأفراد الذين يعيشون فى منطقة جغرافية وحضارية وإدارية معينة، وغاية المسوح الاجتماعية هو الحصول على البيانات الضرورية التى يمكن من خلالها مجابهة الأسباب والنواحى المتعددة لمشكلة أو مشاكل اجتماعية معينة(٥١). وقد استخدم الباحث المسح الاجتماعى بالعينة للأسباب الآتية:- أن المسح الاجتماعي

يخدم الدراسة الوصفية التحليلية التى تستهدف الحصول على صورة ديناميكية متكاملة لإطار اجتماعي نتائج ممثلة، ومن ناحية أخرى فإن المسح الاجتماعى ينصب على الحاضر لدراسة تفاصيله وتفاعلاته للكشف عنها بغرض الاستفادة منها فى التخطيط للمستقبل والتنبؤ العلمى، فهو يستخدم عادة عند محاولة الوقوف على الجوانب المختلفة لظاهرة معينة فى المجتمع ومتغيراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية فى محاولة لكشف الأوضاع القائمة من أجل العمل للنهوض بها[٥٢]، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الراهنة للتعرف على التغير القيمى وانعكاسه على ظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى– خاصة– فى الآونة الراهنة.

٤–<u>أدوات جمع البيانات المستخدمة فى الدراسة</u>:

يقتضى المنهج العلمى أن يستعين الباحث بأداة أو أكثر لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ومن الضروري أن تكون هذه الأدوات علمية ومضبوطة، ويشير مفهوم الأداة إلى الوسيلة التى يجمع بها الباحث البيانات التى تلزمه، وسوف يتم الاعتماد فى هذه الدراسة على:

<u>– الاستبيان *Questionnaire*:</u>

الاستبيان فى أبسط صوره يتكون من مجموعة من الأسئلة ترسل بواسطة البريد أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل إجاباتهم الواردة به وإعادته ثانية، ويعتبر الاستبيان أكثر أدوات البحث ملائمة للمنهج التقريرى أو التصويرى لعلم الاجتماع[٥٣]، ويعتبر الاستبيان أكثر وسائل جمع البيانات استخدامًا فى البحث الاجتماعى، وهو أكثرها شهرة وانتشارًا، وهو يتسم بأنه يحدد بدقة نوع البيانات ويساعد على معالجتها إحصائيا من خلال وقوفه على الأبعاد الكمية للظاهرة موضوع الدراسة وكذلك صلاحيته فى دراسة الأحاسيس والاتجاهات والآراء والمواقف والأبعاد الشخصية والذاتية للظاهرة[٥٤]،

(ISSN: 2536 - 9555)

كما يزداد أهميته فى بعض الحالات التى يكون فيها المبحوثين فى مجتمع البحث كثيرى العدد أو منتشرون جغرافيًا وغير متمركزين فى مكان واحد، كما أنها أداة تساعد على ضمان الموضوعية المطلوبة إلى حد كبير، كما أنها تسهل عملية تقسيم البيانات إلى أجزاء(٥٥).

٥-مجالات الدراسة:

أ- المجال الجغرافى: تم اختيار مدينة دمياط مجالًا ميدانيًا للدراسة الراهنة.

ب-المجال البشرى:تم اختيار عينة عمدية بالحصة وفقًا لمعيار المؤهل، قوامها ٦٠٠ مفردة، تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة.

ج- المجال الزمنى: استغرقت الدراسة الميدانية أربعة أشهر من بداية شهر يناير ٢٠١٧ م وحتى نهاية شهر إبريل ٢٠١٧م.

ثامناً: تحليل وتفسير الدراسة الميدانية:

أولاً: البيانات الأولية:-

جدول (١) النوع

النوع	ك	٪
أ- ذكر	135	٢٢.٥
ب- أنثى	465	٧٧.٥
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ١٨١.٥ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من حيث النوع، حيث بلغت نسبة الإناث (٧٧.٥٪) من إجمالي العينة مقابل (٢٢.٥٪) ذكور، ومفاد ذلك أن الدراسة الراهنة تعبر عن وجهة نظر العينة من الذكور والإناث على حد سواء، ويرجع ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور لطبيعة المجتمع المصري، الذي ترتفع فيه نسبة الإناث عن الذكور وهذا ما عبرت عنه عينة الدراسة.

جدول (٢) الحالة العمرية للمبحوثين

السن	ك	٪
أ- أقل من ٢٠ سنة	٢٩١	٤٨.٥
ب- من ٢٠-٣٠ سنة	٢٠٧	٣٤.٥
ج-من ٣٠-٤٠ سنة	٥١	٨.٥
د-من ٤٠-٥٠ سنة	٤٥	٧.٥
هـ-من ٥٠ سنة فأكثر	٦	١
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٥٠١ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يوضح الجدول السابق الحالة العمرية للمبحوثين، حيث يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من حيث الحالة العمرية، حيث بلغت نسبة أفراد العينة (أقل من ٢٠ سنة) (٤٨.٥٪)، تليها الفئة العمرية (من ٢٠-٣٠ سنة) بنسبة (٣٤.٥٪)، يليها الفئة العمرية (من ٣٠-٤٠) حيث بلغت (٨.٥%)، يليها الفئة العمرية (من ٤٠-٥٠) حيث بلغت (٧.٥%) وأخيرًا الفئة العمرية (من٥٠ فأكثر) بنسبة (١%)، ودلالة ذلك يشير إلى طبيعة الفئة العمرية للشباب الجامعي في المجتمع المصري وقد اختلف الكثير من الكتاب والدارسين حول بداية مرحلة الشباب فثمة من يحدد بدايتها بسن الثالثة عشرة حتى سن الواحدة والعشرين بمعنى حين يتفق الباحث في تعريف الشباب إجرائيًا بأنها المرحلة العمرية التي تغطي الفترة من سن السابعة عشرة حتى سن الثلاثين، واللفظ ((شباب)) مشتق من الفعل ((شبَّ)) والجمع ((شباب)) ((وشبيبة))، والمؤنث شابة، والجمع ((شابات)) و((شواب)) و((شوائب))، من كان في سن الشباب وهو سن البلوغ إلى الثلاثين تقريبًا[٥٦]، ويرى علماء الاجتماع بأن التحديد العلمي والموضوعي لمفهوم الشباب يؤكد على أنه بالإضافة إلى التحديد العمري السابق، فإن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول المجتمع بناء تأهيل الشخص لاحتلال مكانة اجتماعية، ويؤدي دورًا من أدوارًا في بنائه، وتنتهى حينما يمكن للشخص من احتلال مكانة وأداء دوره في السياق الاجتماعي وفقًا لمعايير التفاعل الاجتماعي.

(ISSN: 2536 - 9555)

جدول (٣) محل الميلاد

محل الميلاد	ك	٪
أ- ريف	١٩٥	٣٢.٥
ب- حضر	٤٠٥	٦٧.٥
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٧٣.٥ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

تشير الدلالات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من حيث محل الميلاد، حيث بلغت نسبة من ينحدرون من أصول حضرية (٦٧.٥٪)، مقابل (٣٢.٥٪) من أصول ريفية، ويرجع ذلك إلى طبيعة محافظة دمياط الذي يغلب عليها الطابع الحضرى عن الريفى، وهذا يشير إلى دلالة أخرى وهو اتسام الحضر بالتريف فى مدينة دمياط.

جدول (٤) الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	٪
أ- تعليم متوسط	٩٣	١٥.٥
ب- تعليم فوق متوسط	٣٩	٦.٥
ج-تعليم عالى	٤٦٨	٧٨
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٥٤٥.٩٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

قام الباحث بأخذ عينة من التعليم المتوسط وفوق المتوسط والعالى، حيث تعكس رأى هذه الفئة وجهة نظر المتعلمين حول ظاهرة العنف السياسى. وذلك لما حدث فى بعض دور التعليم من أشكال عنف فى الفترة الراهنة، وقد بلغ التعليم الجامعى نسبة (٧٨%)، يليها التعليم المتوسط بنسبة (١٥.٥%)، وأخيرًا تعليم فوق متوسط بنسبة (٦.٥%)، حيث تم تقسيم العينة بين التعليم المتوسط وفوق المتوسط والعالى، وتزداد حجم عينة التعليم العالى لأنها اشتملت على طلاب الجامعة، وذلك للتعرف على العديد من وجهات النظر وتشير الدلالات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من حيث الحالة التعليمية.

جدول (٥) المهنة

المهنة	ك	٪
أ- عمل حكومى	١٨	٣
ب- قطاع خاص	٦٩	١٥.٥
ج-بائع	٣	٠.٥
د-طالب	٤٨٦	٨١
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ١٠٥٦.٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يوضح الجدول السابق مهنة المبحوثين، حيث بلغت نسبة من يتفرغ للدراسة فقط نسبة (٨١%)، يليها القطاع الخاص بنسبة (١٥.٥) يليها العمل الحكومى بنسبة (٣%)، وأخيرًا من يعمل بائع بنسبة (٥.%)، وتعكس هذه البيانات واقع المجتمع الدمياطى الدءوب نحو العمل الحر، وتشير الدلالات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من حيث الحالة المهنية.

جدول (٦) الحالة الزواجية للمبحوثين

الحالة الزواجية	ك	٪
أ- غير متزوج	٤٢٠	٧٠
ب- متزوج	١٦٢	٢٧
ج-مطلق	١٢	٢
د-أرمل	٦	١
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٧٥٢.١٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى٠١.

يوضح الجدول (٦) الحالة الزواجية للمبحوثين من الذكور والإناث، حيث يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث الحالة الزواجية، حيث بلغت نسبة غير متزوج (٧٠٪)، يليها متزوج بنسبة (٢٧%) أغلبها من النساء، يليها مطلق بنسبة (٢%)، وأخيرًا أرمل بنسبة (١٪)، ويرجع ذلك إلى أن أغلب أفراد العينة ما زالوا فى مراحل التعليم مما يجعلهم أكثر عزوفًا عن الزواج أثناء الدراسة.

(ISSN: 2536 - 9555)

جدول (٧) متوسط الدخل الشهرى

متوسط الدخل الشهرى	ك	٪
أ- أقل من ١٠٠٠ جنيهًا	١٦٥	٢٧.٥
ب- من ١٠٠٠-٢٠٠٠ جنيهًا	٢٤٠	٤٠
ج-من٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنيهًا	١٢٦	٢١
د-من٣٠٠٠-٤٠٠٠ جنيهًا	٣٠	٥
هـ-من٤٠٠٠-٥٠٠٠ جنيهًا	١٥	٢.٥
و-من٥٠٠٠ جنيهًا فأكثر	٢٤	٤
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٤٢٤.٠٢ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

تشير البيانات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من حيث الدخل، حيث بلغت نسبة من دخله يتراوح بين (١٠٠٠-٢٠٠٠جنيهًا) نسبة (٤٠%) يليها (أقل من ١٠٠٠ جنيهًا) نسبة (٢٧.٥)، يليها (من ٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنيهًا) نسبة (٢١%)، يليها (من ٣٠٠٠-٤٠٠٠ جنيهًا) نسبة (٥%)، يليها من دخله (من٥٠٠٠ جنيهً فأكثر) نسبة (٤%)، وأخيرًا (من٤٠٠٠-٥٠٠٠ جنيهًا) نسبة (٢.٥%). وهذا يعكس مدى معاناة أغلب الأسر من محدودية الدخل فى عصر تزداد فيه ضغوط الحياة ومتطلبات الحياة الكريمة وتزايد الأسعار بصورة لا تتناسب مع هذه الدخول.

ثانيًا: أسباب ومصادر التغير القيمى:

جدول (٨) الأسرة كمصدر لتغير القيم

الأسرة مصدر تغير القيم	ك	٪
أ- نعم	٤٠٥	٦٧.٥
ب- لا	١٩٥	٣٢.٥
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٧٣.٥ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يشير الجدول إلى أن الأسرة أصبحت مصدرًا أساسيًا فى تغير القيم داخل المجتمع المصرى، حيث بلغت نسبة من يرى أن الأسرة مصدرًا لتغير القيم نسبة (٦٧.٥%)، مقابل (٣٢.٥%) يرى أن الأسرة ليست سببًا فى تغير القيم, وتشير الدلالات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى وجهة نظر المبحوثين أن الأسرة أصبحت مصدرًا لتغير القيم.

جدول (٩) أسباب أن الأسرة مصدرًا لتغير القيم

أسباب أن الأسرة مصدرًا لتغير القيم	ك	٪
أ- لأن الأسرة لم تعد قادرة للسيطرة على أبنائها	١٨٦	٤٦
ب- لأن أولياء الأمور انشغلوا بتوفير المال فقط	١٤٧	٣٦.٣
ج-لم يعد قدوة داخل الأسرة يحتذي بها	٧٢	١٧.٧
المجموع	٤٠٥	٪١٠٠

كا٢= ٤٩.٥٤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يشير الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين فى الأسباب التى تجعل الأسرة مصدرًا فى تغير القيم، حيث جاءت فى مقدمة الأسباب أن الأسرة لم تعد قادرة للسيطرة على أبنائها بسب التغيرات التى حدثت بالمجتمع وثورة الاتصالات والانفتاح على الثقافات الغربية حيث بلغت نسبة (٤٦%), يليها أن أولياء الأمور انشغلوا بتوفير المال ولقمة العيش، حيث الأسباب الاقتصادية كان لها كبير الأثر فى تغير القيم الأصيلة بالمجتمع حيث بلغت نسبة (٣٦.٣%)، وأخيرًا لم يعد قدوة داخل الأسرة يحتذى بها بنسبة (١٧.٧%) وهذا يعكس أن سلوك الآباء أيضا قد تغير إلى الأسوأ ولذلك لم يعد منهم قدوة يمكن أن تقود إلى سلوك يحتذي به.

جدول (١٠) التعليم كمصدر لتغير القيم

التعليم كمصدرًا لتغير القيم	ك	٪
أ- نعم	٤٥٠	٧٥
ب- لا	١٥٠	٢٥
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ١٥٠ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

(ISSN: 2536 - 9555)

يعد المركب الثقافى من أهم العوامل التى ترسخ أو لا ترسخ لثبات القيم الأصيلة بالمجتمع، ويعد التعليم أولى وأهم هذه العناصر الثقافية وتشير الدلالات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين أن التعليم أصبح مصدرًا لتغير القيم، حيث بلغت نسبة من يرى أن التعليم أصبح سببًا رئيسًا فى تغير القيم بنسبة (٧٥%)، مقابل (٢٥%) يرى أن التعليم ليس مصدرًا لتغير القيم، وهذا يعد مؤشرًا مرعبًا حيث يجب أن تساعد المنظومة التعليمية على ترسيخ القيم الأصيلة فى المجتمع بدلًا من أن تساعد على تغييرها.

جدول (١١) أسباب أن التعليم الحالى أصبح مصدرًا لتغير القيم

أسباب أن التعليم الحالى مصدرًا لتغير القيم	ك	٪
أ- الاعتلال القيمى بالمنظومة التعليمية	١١١	٢٤.٧
ب- لم يعد المدرس مصدرًا للقيم	١٣٥	٣٠
ج-المناهج أصبحت بعيدة كل البعد عن التربية الأخلاقية	٢٠٤	٤٥.٣
المجموع	٤٥٠	١٠٠٪

كا٢= ٣١.٠٨ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يشير الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين من يرى أن التعليم يساعد على تغير القيم بالمجتمع، حيث بلغت نسبة من يرى أن المناهج أصبحت بعيدة كل البعد عن التربية الأخلاقية بنسبة (٤٥.٣%)، يليها أن المدرس لم يعد مصدرًا للقيم وأصبح يركز على جمع المال بنسبة (٣٠%)، وأخيرًا الاعتلال الأخلاقي بالمنظومة التعليمية بنسبة (٢٤.٧%)، وتعكس المؤشرات البيانية أن المصدر الثاني لترسيخ القيم بالمجتمع بعد الأسرة لم يعد قادرًا هو الآخر في الحفاظ على قيم المجتمع.

جدول (١٢) إساءة الإعلام إلى قيم المجتمع

إساءة الإعلام لقيم المجتمع	ك	٪
أ- نعم	٥٧٠	٩٥
ب- لا	٣٠	٥
المجموع	600	١٠٠٪

كا٢= ٤٨٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

قصد الباحث "لفظ الإساءة " حيث أن الإعلام إن لم يقم بمهمته الايجابية فى المجتمع فهو يسئ إلى هذا المجتمع، وتشير البيانات والدلالات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة فى مدى إساءة الإعلام إلى قيم المجتمع، حيث بلغت نسبة من يرى أن الإعلام يسئ إلى قيم المجتمع بنسبة (٩٥%)، مقابل (٥%) يرى أن الإعلام لا يسئ لقيم المجتمع، وهذا يعكس جليًا مدى إحساس عينة الدراسة بوسائل الإعلام فى الوقت الراهن الذى عكف على برامج تجلب الربح وعزف عن برامج تربى النشء وتحافظ على قيم المجتمع وترسخ المبادئ السامية التى تحافظ على المجتمع وقيمه.

جدول (١٣) كيفية إساءة الإعلام لقيم المجتمع

كيفية إساءة الإعلام لقيم المجتمع	ك	٪
أ- الانحلال الإعلامي بشتى صوره	١٥	٢.٧
ب- أصبحت مصادر الإعلام تبحث عن المال فقط	٦٠	١٠.٥
ج-لم يعد هناك رقابة كافية على مصادر الإعلام	٧٢	١٢.٦
د-كل ما سبق	٤٢٣	٧٤.٢
المجموع	٥٧٠	٪١٠٠

كا٢= ٧٤٨.٨٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يوضح جدول (١٣) كيفية إساءة الإعلام لقيم المجتمع، حيث بلغت نسبة هناك أسباب عديدة لانحراف الإعلام عن مهمته (٧٤.٢%) يليها أنه لم يعد هناك رقابة كافية بنسبة (١٢.٦%)، يليها أن الإعلام أصبح يبحث عن المال فقط بنسبة (١٠.٥%)، وأخيرًا الانحلال الإعلامى بشتى صوره بنسبة (٢.٧%)، وتشير الدلالات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين الذين يرون أن الإعلام سببا رئيسًا فى تغير القيم بالمجتمع المصرى، وتعكس المؤشرات البيانية أن الإعلام استبدل وظيفته الرئيسية من تدعيم للقيم إلى تشويه للقيم وذلك بصور عديدة، وهذا يتفق مع دراسة السيد عبد العاطى[٥٧]، فى أن انتشار أفلام العرى والجنس والمخدرات والعنف وهبوط المستوى الإعلامى يؤدى إلى اقتلاع جذور كثيرة من المقومات الأساسية للإنسان المصرى.

(ISSN: 2536 - 9555)

ثالثًا: التعرف على أشكال وأسباب العنف السياسى:

جدول (١٤) كل أشكال العنف أساسها دينى

كل أشكال العنف أساسها دينى	ك	٪
أ- نعم	٦٠	١٠
ب- لا	٥٤٠	٩٠
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٣٨٤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

هناك أسباب عديدة للعنف السياسى فى المجتمع المصرى- خاصة- فى الوقت الراهن وبعد قيام ثورات الربيع العربى، ولذلك ركز الباحث لمعرفة بعض هذه الأسباب من عينة الدراسة، ويشير الجدول السابق إلى التساؤل أن أشكال العنف السياسى كلها أساسها دينى حيث ظهر فى الآونة الأخيرة جماعات تدعى انتسابها إلى الدين الإسلامي وتدعوا إلى العنف، وتشير البيانات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين، حيث بلغت نسبة من ينفى أن كل أشكال العنف أساسها دينى بنسبة (٩٠%)، مقابل (١٠%) يؤيد أن كل أشكال العنف أساسها دينى، وهذا يعكس أن الشعب المصرى على دراية بدينة الذى يدعوا إلى التسامح وتمييزه بين من يعتنق الدين وبين نصوص الدين (اعرف الحق تعرف أهله ولا يعرف الحق بأهله).

جدول (١٥) أشكال العنف السياسى

أشكال العنف السياسى	ك	٪
أ-التمرد	٨٤	١٤
ب-الشغب	١٣٢	٢٢
ج-الإضراب	٢١	٣.٥
د-التظاهر	٣	٠.٥
هـ-كل ما سبق	٣٦٠	٦٠
المجموع	600	٪١٠٠

كا^{٢}= ٦٨٧.٨ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

سعى الباحث فى هذا التساؤل معرفة مدى علم المبحوث بأشكال العنف السياسى، حيث تعد كل هذه المتغيرات من أشكال العنف السياسى، ولذلك كان من المتغيرات متغير كل ما سبق، واتضح ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لديهم دراية بأشكال العنف السياسى حيث بلغت نسبة (٦٠%) من إجمالي العينة، يليها من يرى أن الشغب فقط هو شكل العنف السياسى بنسبة (٢٢%)، يليه التمرد بنسبة (١٤%)، يليه الإضراب بنسبة (٣.٥%)، وأخيرًا التظاهر بنسبة (٠.٥%)، وتشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين فى معرفتهم بأشكال وصور العنف السياسى.

جدول (١٦) الدولة وترويج العنف

الدولة وترويج العنف	ك	٪
أ- نعم	٤٩٥	٨٢.٥
ب- لا	١٠٥	١٧.٥
المجموع	600	٪١٠٠

كا^2= ٢٥٣.٥ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١

تشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين، حيث يرى (٨٢.٥%) من إجمالي العينة أن الدولة سببًا فى ترويج العنف، مقابل (١٧.٥%) يرى أن الدولة ليست سببًا فى ترويج العنف، وهذا يعد مؤشرًا خطيرًا فى غياب دور الدولة ودور الحكومة فى رفع هذه التهمة عن نفسها.

جدول (١٧) العلاقة بين الحالة التعليمية والدولة وترويج العنف

ترويج العنف / الحالة التعليمية	أ- نعم		ب- لا		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ- تعليم متوسط	٦٣	١٠.٥	٣٠	٥	٩٣	١٥.٥
ب- تعليم فوق متوسط	٣٣	٥.٥	٦	١	٣٩	٦.٥
ج-تعليم عالى	٣٩٩	٦٦.٥	٦٩	١١.٥	٤٦٨	٧٨

(ISSN: 2536 - 9555)

ترويج العنف / الحالة التعليمية	أ- نعم		ب- لا		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
المجموع	٤٩٥	٨٢.٥%	١٠٥	١٧.٥%	٦٠٠	١٠٠%

كا٢= ١٦.٥٩ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

معامل التوافق= ٠.١ (علاقة توافقية ضعيفة جدًا)

يوضح الجدول السابق العلاقة بين الحالة التعليمية ودور الدولة فى ترويج العنف، حيث اتضح ارتفاع نسبة من يرى أن الدولة سببًا فى ترويج العنف على مختلف المستويات التعليمية بنسبة (٨٢.٥%) معظمها فى فئة التعليم العالى بنسبة (٦٦.٥%)، يليها تعليم متوسط بنسبة (١٠.٥%)، يليها التعليم فوق المتوسط بنسبة (٥.٥%)، مقابل (١٧.٥%) من المتعلمين يرون أن الدولة ليس لها علاقة بترويج العنف، حيث بلغت نسبة التعليم العالى بنسبة (١١.٥%)، يليها تعليم متوسط بنسبة (٥%)، وأخيرًا التعليم فوق المتوسط بنسبة (١%)، وتوضح البيانات وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعلاقة توافقية ضعيفة جدًا، بين الحالة التعليمية ودور الدولة فى ترويج العنف.

جدول (١٨) دور الدولة فى ترويج العنف

دور الدولة فى ترويج العنف	ك	٪
أ- عندما تعلن حالة الطوارئ	١٥	٣.١
ب- عندما تقوم بالاعتقالات	٣٣	٦.٧
ج-عندما تتجاوز وزارة الداخلية	٧٨	١٥.٧
د-عندما ينتشر الفساد السياسى	٣٦٩	٧٤.٥
المجموع	٤٩٥	٪١٠٠

كا^{٢}= ٦٦٥.١١ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يوضح الجدول السابق دور الدولة فى ترويج العنف، حيث بلغت نسبة أن انتشار الفساد السياسى هو الأساس فى ترويج الدولة للعنف بنسبة (٧٤.٥%)،

يليها تجاوز وزارة الداخلية بنسبة (١٥.٧%)، يليها الاعتقالات بنسبة (٦.٧%)، وأخيرًا عندما تعلن حالة الطوارئ بنسبة (٣.١%)، وتشير الدلالات البيانية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين فى الأسباب التى توجه إلى الدولة أنها سببًا فى ترويج العنف وهذة النتيجة تتفق مع دراسة طارق البشرى فى أن غياب الديمقراطية أحد أسباب ظاهرة العنف السياسى(٥٨).

جدول (١٩) متابعة المبحوث لأحداث العنف

متابعة المبحوث لأحداث العنف	ك	٪
أ- نعم	٤٢٠	٧٠
ب- لا	١٨٠	٣٠
المجموع	600	٪١٠٠

كا^{٢}= ٩٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

فى الآونة الراهنة وبعد قيام الثورات أصبحت الأحداث السياسية ومتابعة نشرات الأخبار من الأمور اللافتة للانتباه، ولذلك أراد الباحث معرفة متابعة أفراد العينة لأحداث العنف فى تلك الفترة، وتشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث يتابع (٧٠%) من أفراد العينة أحداث العنف، مقابل (٣٠%) لا يتابع أحداث العنف، وتعكس المؤشرات البيانية لمتابعة أغلب أفراد العينة لأحداث العنف، فهم على دراية كافية على ما يحدث من عنف سواء على الساحة العالمية أو الإقليمية أو المحلية.

جدول (٢٠) الأسباب المؤدية للعنف السياسي من وجهة نظر المبحوث

الأسباب المؤدية للعنف السياسى	ك	٪
أ- ضعف الانتماء	١٢٣	٢٠.٥
ب- التطرف الدينى	١٢٦	٢١
ج-انتشار الجهل	٣٤٥	٥٧.٥
د-أخرى تذكر	٦	١
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٤٠١.٤٤ توجد ظروف ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يوضح الجدول السابق الأسباب المؤدية للعنف السياسى من وجهة نظر المبحوثين، حيث أشارت الدلالات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة

(ISSN: 2536 - 9555)

إحصائية بين المبحوثين فى الأسباب المؤدية للعنف السياسى، حيث بلغت نسبة من يرى أن انتشار الجهل هو السبب الأساسى فى حدوث العنف السياسى (٥٧.٥%)، يليها التطرف الدينى بنسبة (٢١%)، يليها ضعف الانتماء واللامبالاة والسلبية بنسبة (٢٠.٥%)، وأخيرًا أسباب أخرى بنسبة (١%) وذكر المبحوثين تجاهل الشباب، وعدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب وأن يوسد الأمر لغير أهله، وأن لا يجد الفقير ما يساعده فى مواجهة متطلبات الحياة.

رابعًا: تداعيات العنف السياسى:

جدول (٢١) تأثير العنف السياسى على منظومة القيم بالسلب

تأثير العنف السياسى على منظومة القيم بالسلب	ك	٪
أ- نعم	٥٨٢	٩٧
ب- لا	١٨	٣
المجموع	600	٪١٠٠

كا^2= ٥٣٠.١٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

هناك بعض المسلمات التى لا يستطيع أن ينقدها العقل وتعد هذه التساؤلات من هذه البديهيات ولكن الباحث أراد معرفة النسب الدقيقة فى مدى تداعيات العنف على هذه القيم، حيث أن للعنف أسبابه كما أن له تداعياته، وتشير البيانات الجدولية وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت نسبة من يرى أن للعنف تأثير سلبى على منظومة القيم (٩٧%)، مقابل (٣%) يرى أن العنف السياسي بمنأى عن التأثير على منظومة القيم بالسلب.

جدول (٢٢) تأثير العنف السياسى على الدين الاسلامى بالسلب

تأثير العنف السياسى على الدين الإسلامى بالسلب	ك	٪
أ- نعم	٥٥٨	٩٣
ب- لا	٤٢	٧
المجموع	600	٪١٠٠

كا^2= ٤٤٣.٧٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

هناك الكثير من يظلم الدين الإسلامي بأنه مصدر للعنف والإرهاب، وهناك من يدعى أنه ملتزم بالإسلام ويدعوا إلى العنف، وكلاهما لا يعرف جوهر الدين

الإسلامي، ولذلك سعى الباحث لمعرفة الوجه الآخر وهو مدى تأثير العنف السياسى على الدين الاسلامى، حيث يعد العنف إساءة لكل الأديان، وتشير المعطيات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت نسبة من يرى أن العنف السياسى له تدعياته السلبية على الدين الإسلامى (٩٣%)، مقابل (٧%) يرى أن ليس هناك علاقة بين العنف السياسى والدين الاسلامى.

جدول (٢٣) العلاقة بين أشكال العنف كلها أساسها دينى وتأثير العنف السياسى على الدين الإسلامى

تأثير العنف / أساس العنف ديني	أ- نعم		ب- لا		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ- نعم	٤٨	٨	١٢	٢	٦٠	١٠
ب-لا	٥١٠	٨٥	٣٠	٥	٥٤٠	٩٠
المجموع	٥٥٨	٩٣%	٤٢	٧%	٦٠٠	١٠٠%

كا^{2} = ١٧.٣ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١

معامل التوافق=٠.١ (علاقة توافقية ضعيفة جدًا)

يوضح الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعلاقة توافقية ضعيفة جدًا بين رأى المبحوثين فى أن كل أشكال العنف السياسى أساسها دينى وبين تأثير العنف على الدين الإسلامى، حيث يرى (٩٣%) من العينة التى ترى أن العنف السياسى يؤثر على الدين الإسلامى (٨٥%) منهم ينفى أن كل أشكال العنف السياسى أساسها دينى، مقابل (٨%) منهم يرى أن كل أشكال العنف السياسى أساسها دينى، مقابل (٧%) يرى أن العنف السياسى لا يؤثر على الدين الإسلامى منهم (٥%) ينفى أن كل أشكال العنف السياسى أساسها دينى، مقابل (٢%) يرى أن كل أشكال العنف السياسى أساسها دينى.

(ISSN: 2536 - 9555)

جدول (٢٤) تأثير العنف السياسى على الاستقرار الاجتماعى بالسلب

تأثير العنف السياسى على الاستقرار الاجتماعي بالسلب	ك	٪
أ- نعم	٥٩١	٩٨.٥
ب- لا	٩	١.٥
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٥٦٤.٥٤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

تشير البيانات الجدولية من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت نسبة من يرى أن العنف السياسى يؤثر على الاستقرار الاجتماعي بالسلب (٩٨.٥%)، مقابل (١.٥%) يرى أن ليس هناك علاقة بين العنف السياسى والاستقرار الاجتماعى.

جدول (٢٥) تأثير العنف السياسى على الاقتصاد المصرى بالسلب

تأثير العنف السياسى على الاقتصاد المصرى بالسلب	ك	٪
أ- نعم	٥٩٤	٩٩
ب- لا	٦	١
المجموع	600	٪١٠٠

كا^{٢}=٥٧٦.٢٤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

تشير البيانات الجدولية من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت نسبة من يرى أن العنف السياسى يؤثر على الاقتصاد المصرى بالسلب (٩٩%)، مقابل (١%) يرى أن العنف السياسى لا يؤثر على الاقتصاد المصري بالسلب حيث الخسائر فى الأرواح والمنشآت العامة والخاصة وتوقف عجلة الإنتاج وانهيار البورصة، كل هذه العوامل وغيرها تكون نتيجة العنف السياسي ويكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد المصرى.

جدول (٢٦) تأثير العنف السياسى على السياحة بالسلب

تأثير العنف السياسى على السياحة بالسلب	ك	٪
أ- نعم	٦٠٠	١٠٠
ب- لا	ـــــ	ـــــ
المجموع	600	٪١٠٠

تشير المعطيات الإحصائية بالإجماع إلى أن العنف السياسي يؤثر بنسبة (١٠٠%) على السياحة والتى تعد أحد المصادر الأساسية لزيادة الدخل القومى وجذب العملة الصعبة للبلاد. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة السابقة[٥٩]، أنه نتج عن الإرهاب ركود شبه كامل فى قطاع السياحة وفى الأنشطة المرتبطة به، كما نتج عنه أيضًا التسبب فى بطالة أكثر من عشرة ملايين عامل على مستوى العالم.

خامسًا: آليات مواجهة العنف السياسى:

جدول (٢٧) إمكانية مواجهة العنف السياسى

إمكانية مواجهة العنف السياسى	ك	٪
أ- نعم	٥٤٩	٩١.٥
ب- لا	٥١	٨.٥
المجموع	600	٪١٠٠

كا٢= ٤١٣.٣٤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

تشير البيانات الجدولية من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت نسبة من يرى أنه يمكن مواجهة العنف السياسى نسبة (٩١.٥%) , مقابل (٨.٥%) يرى أنه من الصعب مواجهة العنف السياسى، وكل فريق له أسبابه، وهذا يعد مؤشرًا ايجابيًا على وعى المبحوثين بإمكانية مواجهة الإرهاب والتطرف والدور المجتمعى فى مواجهته.

(ISSN: 2536 - 9555)

جدول (٢٨) العلاقة بين محل الميلاد وإمكانية مواجهة العنف

إمكانية مواجهة العنف / محل الميلاد	أ- نعم		ب- لا		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ- ريف	١٧٤	٢٩	٢١	٣.٥	١٩٥	٣٢.٥
ب-حضر	٣٧٥	٦٢.٥	٣٠	٥	٤٠٥	٦٧.٥
المجموع	٥٤٩	%٩١.٥	٥١	%٨.٥	٦٠٠	%١٠٠

كا^{٢} = ١.٩١ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١

معامل التوافق=٠.٠٥ (علاقة توافقية ضعيفة جدًا)

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعلاقة توافقية ضعيفة جدًا بين محل الميلاد وإمكانية مواجهة العنف السياسى، حيث بلغت نسبة من يرى أنه من الممكن مواجهة العنف السياسى (٩١.٥%)، منهم (٦٢.٥%) من أصول حضرية، مقابل (٢٩%) من أصول ريفية، مقابل (٨.٥%) يرى أنه لا يمكن مواجهة العنف السياسى منهم (٥%) من أصول حضرية، مقابل (٣.٥%) من أصول ريفية، وتعكس المؤشرات الإحصائية أن معظم من لهم أصول حضرية أو ريفية يرى أنه من الممكن مواجهة العنف السياسى، هذا إلى جانب أن ظاهرة العنف تميل إلى الانتشار فى السياقات الحضرية وهذا يتفق مع الدراسة السابقة[٦٠]، فظاهرة العنف تنتشر فى السياقات الحضرية– خاصة– حضر المجتمعات النامية وذلك لعاملين: ويتمثل العامل الأول فى أن هذه السياقات تعانى عادة ظروفًا كثيرة تفرض عليها الحرمان كعدم توافر الضرورات اليومية بالدرجة الملائمة والكافية كالمواصلات مثلًا وانخفاض مستوى الخدمات والاختناقات السلعية، هذا إلى جانب تواجد السلطة المسئولة عن ذلك "كالشرطة وسائر الأجهزة الحكومية" داخل المناطق الحضرية. وهو الأمر الذى يوفر إمكانية الصدام إما بفعل عجز الجهاز الإدارى عن أداء مهامه نحو الجمهور أو بسبب تضخم حجم التوتر المتراكم والمختزن. هذا فى حين يؤكد العامل الثانى على إمكانية قيام العنف فى السياقات الحضرية، وذلك باعتبارها السياقات الجاذبه للمهاجرين من كافة أنحاء المجتمع، ومن ثم فهى تمثل الساحة

التى تتواجد فيها جماعات متباينة ثقافيًا إلى جانب كونها تتشكل من الجماعات الهامشية التى تعانى حاجاتها الأساسية الحرمان من عدم الإشباع، وذلك من شأنه أن يخلق إمكانات الصدام بينهما، هذا بالإضافة إلى أن هذه الجماعات عادة من أقليات ذات هويات محددة وذات موقف جماعى إذا حدث تهديد لها من الخارج عليها، يؤكد ذلك أن غالبية أحداث العنف التى تقع عادة فى العواصم الحضرية والمدن الأساسية الأخرى، إلى جانب ذلك فإننا نجد أن الأحياء الشعبية هى عادة أحياء المهاجرين الذين- إلى جانب معاناتهم مشكلات السياق الحضرى- يعانون مشكلات التكيف المتوتر مع السياقات والثقافات الجديدة.

جدول (٢٩) العلاقة بين الأسباب المؤدية للعنف وإمكانية مواجهة العنف

إمكانية مواجهة العنف / الأسباب	أ- نعم		ب- لا		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ- ضعف الانتماء	١٢٣	٢٠.٥	—	—	١٢٣	٢٠.٥
ب-التطرف الدينى	١٢٠	٢٠	٦	١	١٢٦	٢١
ج-انتشار الجهل	٣٠٠	٥٠	٤٥	٧.٥	٣٤٥	٥٧.٥
د-أخرى تذكر	٦	١	—	—	٦	١
المجموع	٥٤٩	%٩١.٥	٥١	٨.٥	٦٠٠	%١٠٠

كا^{٢} = ٢٣.٤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١

معامل التوافق=٠.٢ (علاقة توافقية ضعيفة جدًا)

يوضح الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعلاقة توافقية ضعيفة جدًا، بين الأسباب المؤدية للعنف وإمكانية مواجهة العنف، حيث بلغت نسبة من يرى أنه يمكن مواجهة العنف السياسى (٩١.٥%)، منهم (٥٠%) يرجع العنف إلى انتشار الجهل، يليها (٢٠.٥%) يرى أن السبب فى انتشار العنف السياسى هو ضعف الانتماء، يليها (٢٠%) يرجعها إلى التطرف الدينى، يليها (١%) يرجعها إلى أسباب أخرى وهى تجاهل الشباب وعدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب وأن يوسد الأمر لغير أهله وأن لا يجد الفقير ما يساعده فى مواجهة

(ISSN: 2536 - 9555)

متطلبات الحياة، مقابل (٨.٥%) يرى أنه لا يمكن مواجهة العنف السياسى منهم (٧.٥%) يرجع أن السبب الرئيسى للعنف السياسى هو انتشار الجهل، يليها نسبة (١%) يرجعها إلى التطرف الدينى.

جدول (٣٠) كيفية مواجهة العنف السياسى

كيفية مواجهة العنف السياسى	ك	٪
أ- تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة	١٣٨	٢٥.١
ب- تفعيل العدالة الاجتماعية	٣٤٨	٦٣.٤
ج-التشديد الأمنى والبوليسى	٦٣	١١.٥
المجموع	٥٤٩	٪١٠٠

كا^2= ٢٣٨.٥٢ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى ٠١.

يوضح جدول (٣٠) كيفية مواجهة العنف السياسى، حيث تشير البيانات الجدولية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت نسبة من يرى أنه يمكن مواجهة العنف السياسى من خلال تفعيل العدالة الاجتماعية، وتوفير الدخول المناسبة ومحاربة الفقر والقضاء على البطالة واستثمار طاقات الشباب (٦٣.٤%)، يليها تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة بنسبة (٢٥.١%)، وأخيرًا التشديد الأمنى والبوليسى بنسبة (١١.٥%) حيث أن الحلول الأمنية بمفردها غير كفيلة لاستئصال شأفة العنف السياسي.

جدول (٣١) أسباب عدم إمكانية مواجهة العنف السياسى

أسباب عدم إمكانية مواجهة العنف السياسى	ك	٪
أ- لأن العصر الذى نعيشه أصبح ذو طابع انفتاحى لا يمكن السيطرة علي الأمن المجتمعى خلاله	١٥	٢٩.٤
ب- لأن هناك مخططات دولية مستفيدة من العنف السياسى ولذلك تقوم بترويجه	٣٦	٧٠.٦
المجموع	٥١	٪١٠٠

كا^2= ٣٨.٤٨ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١.

يوضح الجدول السابق الأسباب التي يرجعها المبحوثين لعدم إمكانية مواجهة العنف السياسى حيث تشير البيانات الجدولية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت نسبة من يرى أن هناك مخططات دولية مستفيدة من العنف السياسى ولذلك تقوم بترويجه والشواهد على ذلك ما يحدث بالدول العربية من عنف بشتى صوره (٧٠.٦%)، يليه أن العصر الذى نعيشه أصبح ذو طابع انفتاحى لا يمكن السيطرة على الأمن المجتمعى خلاله بنسبة (٢٩.٤%) حيث أصبح العنف السياسى قوة عالمية مستقلة ضاربة لا يستطيع أحد مواجهتها.

نتائج الدراسة:-

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج التي في ضوئها تحققت أهداف الدراسة، وهذه النتائج يمكن توضيحها على النحو التالي:

١-يتضح من الدراسة الميدانية تنوع وتعدد مصادر التغير القيمى (حيث اختار الباحث مكون القيم كنموذج من مكونات الثقافة) حيث يرجع تشكيل القيم إلى عدة مصادر أهمها الأسرة فقد كشفت البيانات الميدانية أن الأسرة أصبحت مصدرًا وسببًا رئيسًا فى تغير القيم ويرجع ذلك لعدة أسباب مرتبة على النحو التالى:

أ- أن الأسرة لم تعد قادرة للسيطرة على أبنائها فى ظل هذا العصر الذى يتسم بالانفتاح الإعلامى والثقافى وظهور العولمة والاحتكاك الثقافى مع مختلف الثقافات.

ب- ضيق المعيشة والمتطلبات المادية جعلت أولياء الأمور ينشغلون بتوفير لقمة العيش ولم يصبحوا قادرين على الموازنة بين تربية الأبناء وتوفير لقمة العيش.

ج-غياب القدوة داخل الأسرة المصرية، حيث كان الأب والأم هما القدوة للفرد، بينما غاب الآن نموذج القدوة داخل الأسرة المصرية.

(ISSN: 2536 - 9555)

- أيضًا أصبح التعليم بعد أن كان المصدر الثانى للتربية والتعليم بعد الأسرة، وبعد أن كان مصدرًا لترسيخ القيم الايجابية، أصبح هو الآخر مصدرًا لتغير القيم، ويرجع ذلك إلى:

أ- بعد المناهج كل البعد عن التربية الأخلاقية.

ب- لم يعد المدرس قدوة صالحة يساعد على ترسيخ القيم بل أصبح يتعامل مع الطالب بالندية.

ج- الاعتلال الأخلاقي بالمنظومة التعليمية والذى يتمثل فى عناصر العملية التعليمية من إدارة ومناهج ومدرسين وطلاب وسياسة تعليمية، وأصبحت المنظومة تركز على كم المخرجات بعيدًا عن الكيف والذى يتمثل فى الإعداد الجيد من الناحية التربوية والتعليمية والعملية.

- كما لعب الإعلام دورًا أساسيًا وبارزًا فى تغير القيم بل والإساءة إلى قيم المجتمع، وقد أساء الإعلام إلى قيم المجتمع من خلال عدة عوامل مجتمعة منها غياب الرقابة على البرامج والأفلام والمسلسلات وغيرها من المواد الإعلامية التى تتنافى مع القيم والآداب العامة للمجتمع، كما أصبح الإعلام يبحث عن المادة والربح بعيدًا عن القيم، كما انتشر الانحلال الإعلامى بشتى صوره بما لا يتناسب مع قيم المجتمع الراسخة والقويمة

٢- يرجع البعض أى عنف وأى تطرف إلى الدين الإسلامى ويعد هذا فى حد ذاته ظلمًا واضحًا جليًا بما لا يتماشى مع طبيعة الدين الإسلامى الذى يرتكز على التسامح والتكافل الاجتماعى والغيرية، وهذا ما توصلت إليه نتائج الدراسة الراهنة أن أشكال العنف ليست كلها ذات أساس دينى، حيث تتعدد أشكال العنف السياسى من شغب إلى تمرد إلى إضراب إلى تظاهر، كما توصلت الدراسة إلى أن الدولة فى بعض الأحيان قد تروج للعنف بصورة أو بأخرى حينما يوسد الأمر إلى غير أهله ويتضح ذلك عندما ينتشر الفساد السياسى فى المجتمع بشتى صوره، وعندما يسئ نماذج غير صالحة إلى وزارة الداخلية

نفسها قبل إساءتها للشعب، وعندما يعتقل الشباب بدون سبب، وعندما تطبق الدولة حالة الطوارئ بصورة أو بأخرى بدون أسباب واضحة ومقنعة.

- كما كشفت الدراسة الميدانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وعلاقة توافقية ضعيفة جدًا بين المستوى التعليمى وبين رؤية المبحوث أن للدولة دور فى ترويج العنف.
- كما اتضح أن معظم المبحوثين يتابعون أحداث العنف التى تحدث فى المجتمع– خاصة– فى الفترة الأخيرة بعد ثورات الربيع العربى وقد أرجع المبحوثين أسباب العنف السياسى إلى عدة أسباب منها:

أ– انتشار الجهل (حيث يرجع الجهل إلى الاندفاع وعدم استخدام العقل وهو مفهوم مختلف عن مفهوم الأمية).

ب– التطرف الدينى (ولا بد من التفرقة بين قواعد الدين الراسخة ومعتنقيها).

ج– ضعف الانتماء (لأن من ينتمى للوطن لا يقبل على إرهاب مواطنيه).

د– أيضًا هناك أسباب أخرى كتجاهل الشباب وعدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب وأن يوسد الأمر لغير أهله، وأن لا يجد الفقير ما يساعده على مواجهة متطلبات الحياة مما يدفعه لإثارة الشغب والعنف.

٣–كشفت البيانات الميدانية أن هناك تداعيات سلبية عديدة للعنف أهمها:–

أ– تشويه منظومة القيم الراسخة والأصيلة من خلال مرتكبى جرائم العنف السياسى.

ب–أيضًا تشويه الدين الإسلامى، من خلال إعلان بعض الجماعات المتطرفة والتى تصور للناس انتمائها للدين الإسلامى، وتقوم بجرائم عنف واغتيال وحرق وهو سلوك بعيد كل البعد عن الدين الإسلامى وهو منهم براء.

- كما توصلت النتائج الميدانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وعلاقة توافقية ضعيفة جدًا بين كل أشكال العنف أساسه دينى وتأثير العنف السياسى على الدين الإسلامى.

(ISSN: 2536 - 9555)

ج- كما يؤثر العنف السياسى على استقرار المجتمع وأجهزته بالسلب، حيث يشيع العنف التوتر والارتباك وعدم الاستقرار.

د- ومن تداعيات العنف السياسى أنه يؤثر على الاقتصاد بالسلب وهذا اتضح من خلال زيادة الأسعار وارتباك البورصة وغيرها من مظاهر التوتر الاقتصادى بالمجتمع المصرى.

هـ- وتعد السياحة الترمومتر الصادق لانعكاس آثار العنف السياسى على المجتمع المصرى، حيث يؤثر العنف السياسى على السياحة بنسبة ١٠٠% كما عكستها نتائج الدراسة الميدانية.

٤-مما لا شك فيه أن العنف ظاهرة مركبة تتشابك العديد من الأسباب لإيجادها، كما ترتب عليها العديد من الآثار، وهذا لا يمنع بحال من الأحوال إمكانية مواجهة تلك الظاهرة من خلال:

أ- تفعيل العدالة الاجتماعية (حيث أن غياب العدالة الاجتماعية يعد مصدرًا أساسيًا لتأسيس العنف والحقد الاجتماعى بين مختلف فئات الشعب، فالفرد الذى لا يحصل على العدل داخل مجتمعه يدفعه ذلك إلى العنف وارتكاب الجرائم).

ب-تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة (حيث هناك فئة من الشباب تندفع وراء مشاعرها بعيدًا عن تحكيم صحيح الدين والعقل).

ج- التشديد الأمنى والبوليسى (ويحتاج ذلك تعقل دون إهمال أو تطرف فى إستخدام العنف).

- كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وعلاقة توافقية ضعيفة جدًا بين محل الميلاد سواء من ينتمون لأصول حضرية أو ريفية وإمكانية مواجهة العنف السياسى.
- كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وعلاقة توافقية ضعيفة جدًا بين الأسباب المؤدية للعنف وإمكانية مواجهة العنف.

- وعلى الرغم من إمكانية مواجهة العنف السياسى إلا أن هناك عقبتين أساسيتين تقف حائلًا لمواجهته:

الأولى: أن هناك مخططات دولية مستفيدة من العنف السياسى ولذلك تقوم بترويجه.

الثانية: لأن العصر الذى نعيشه أصبح ذو طابع انفتاحى لا يمكن السيطرة علي الأمن المجتمعى خلاله.

ومن هنا يوصى الباحث بتضافر الجهود الحكومية والشعبية، المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة مشكلة العنف والإرهاب السياسى والتى تعد مشكلة مركبة ومتضافرة ومتعددة الجوانب، ورغم ذلك لا يستطيع تطرف أن يهدم دولة، كما لا يستطيع إهمال وتسيب بناء دولة.

هوامش ومراجع البحث:

(1) Laurie A.Mc Cab e, Human Values of Entrepreneurship; An Empirical Analysis of the Human Values of Social and Traditional Entrepreneurs, In Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of Doctor of Philosophy In Organizational Leadership, Submitted of Regent University, School of Global Leadership & Entrepreneurship, May, 2012, p, 25.

(٢) ماجد الزيود: الشباب والقيم فى عالم متغير، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٣.

(٣) محمد عبدالله إبراهيم المطوع: التغير القيمى وانعكاساته على أوضاع المرأة فى مجتمع الإمارات– دراسة ميدانية لعينة من العاملات وغير العاملات من المتعلمات، مجلة العلوم الاجتماعية، مج٣٠، ع٢، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، ٢٠٠٢، ص٣٥٥.

(٤) أسامة إسماعيل عبدالبارى: العولمة الثقافية وتغير النسق القيمى لدى الشباب، دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الجامعية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع ١٥، جامعة عين شمس، سبتمبر، ٢٠٠٤، ص ٢١٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٥) إسماعيل سراج الدين: دور الشباب فى الإصلاح السياسى– المشاركة والتمكين من أجل الحكم الجيد، فى: الشباب والإصلاح والتحديث (إعداد وتحرير: محسن يوسف سمير رضوان)، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ص ١٢٨.

(6) A.Gabriel, & Powell, Bingham, Comparative Politics, Development Approach, Little Broun, Boston, 1960, p.50.

(7) Pye Lucian, Political Culture: in David sills (ed), International Encyclopedia of Social Science, The Macmillan, Company and The Free Press. The U.S.A, Vol 12, 1968, PP 225-281.

(٨) محمد سيد فهمى: العنف الأسرى، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ص ٥٣–٥٤.

(٩) إلهام البودالى وديع: العنف السياسى وأزمة القيم، مجلة القراءة والمعرفة، ع١٣٩، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة للنشر، جامعة عين شمس، مايو، ٢٠١٣، ص ٤٣.

(١٠) تيمونز روبيرتس، آيمى هايت: ترجمة سمر الشيشكلى، من الحداثة إلى العولمة– رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغيير الاجتماعى، فى: عالم المعرفة، الجزء الأول، ع ٣٠٩، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر، ٢٠٠٤، ص ص ٢٢٣–٢٢٤.

(١١) السيد حنفى عوض: علم الاجتماع السياسى– تحليل اجتماعى جديد للنظريات وسياسة الحكم المعاصر، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ص ٢٥٦–٢٥٧.

(١٢) صلاح عبد الحميد: ثقافة العنف، دار أقلام للنشر والتوزيع، الجيزة، ٢٠١١، ص ص ١٥٨–١٥٩.

(١٣) محمد الغريب عبدالكريم: البحث العلمى– التصميم والمنهج والإجراءات، ط٣، نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٨.

(١٤) حسن بكر أحمد حسن: أيديولوجية العنف السياسى– تحليل مضمون الخطاب الجهادى والرد عليه (مرجعية الأفكار)، س ٢، ع٣، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، يوليو، ١٩٩٧.

(١٥) سمية حوادسى: جدلية دور مواقع التواصل الاجتماعى– بين نشر الوعى السياسى والاجتماعى ونشر ثقافة العنف والتطرف الإرهابي فى المجتمع العربى، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع ١٦، مركز جيل البحث العلمى، الجزائر، مارس، ٢٠١٨.

(16) Okoro, Iheany, Emmanuel, The Role of U.S. Mass Media, in The Political Socialization of Nigerian Immigrants in the United States University of North Texas, PHD.1996.

(17) Weismann, Itzchak, Democratic Fundamentalism, The Practice and Discourse of The Muslim Brothers Movement in Syria, The Muslim World, Vol.100.January, 2010.

(١٨) ماجد الزيود: الشباب والقيم فى عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٥-١٢٦.

(١٩) على ليلة: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- صراع الحضارات على ساحة المرأة والشباب، الكتاب الثانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص١٥٩-١٦٢.

(٢٠) محمد أحمد بيومى: المشكلات الاجتماعية- دراسة نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٨٢.

(٢١) محمد سيد فهمى: العنف الأسرى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٠-٥١.

(٢٢) أحمد فاروق أحمد حسن: اتجاهات الشباب نحو الإرهاب- دراسة ميدانية مقارنة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٥٤-٥٦.

(٢٣) صلاح عبدالحميد: ثقافة العنف، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

(٢٤) أحمد صبحى منصور: إنقاذ ما يمكن إنقاذه- المثقفون والإرهاب- سلسلة المواجهة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٢.

(٢٥) على ليلة: الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسى فى: الندوة المصرية الفرنسية الخامسة حول ظاهرة العنف السياسى، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٢١٠-٢٢٠.

(٢٦) حسين عبد الحميد رشوان: المشكلات الاجتماعية- دراسة فى علم الاجتماع التطبيقى، سلسلة كتب علم الاجتماع (٧٤) ، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٢٦٧.

(٢٧) علا عادل على عبد العال: التأثير المتبادل بين الإرهاب والتنمية الاقتصادية، فى: المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج ٢٦، ع١، جامعة المنصورة، كلية التجارة، ٢٠٠٢، ص٣١٧.

(٢٨) أحمد فاروق أحمد حسن: اتجاهات الشباب نحو الإرهاب، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

(٢٩) خالد عبد العزيز الحرفش: الإرهاب الظاهرة الإجرامية، الأمن والحياة، مج ٣٢، ع ٣٦٩، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، يناير، ٢٠١٣، ص ٨٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٣٠) أسماء عطية محمد عطية: العولمة والعنف لدى الشباب الجامعى، أعمال مؤتمر العنف المصاحب للتغيرات السياسية فى العالم العربى (تحرير: مهدى محمد القصاص وآخرون)، م١، ٢٥-٢٦ مارس، ٢٠١٥، جامعة المنصورة، كلية الآداب، ص ٥٤٢.

(٣١) أحمد زايد: الدولة فى العالم الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٥.

(٣٢) نهى محمد أمجد نافع: المرأة والسياسة فى مصر– المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٣٣.

(٣٣) طارق البشرى: العنف والتطرف السياسى، مجلة الموقف المصرى، ع٩٠، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٤٨-٤٩.

(34) William Hatungimana, Political Participation and Political Violence in Advanced Democracies, Submitted to the graduate degree program in Political Science and the Graduate Faculty of the University of Kansas in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, M.A., University of Kansas, 30 July 2018, p, 9.

(٣٥) ماجد الزيود: الشباب والقيم فى عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٦-١١٧.

(٣٦) محمود فهمى الكردى: السكن العشوائى والعنف الأسرى فى: الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى (نجوى الفوال مشرفًا)، المؤتمر السنوى الرابع، ٢٠-٢٤ إبريل، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٤٣٥-٤٣٦.

(٣٧) وحيد عبد المجيد: الإرهاب وأمريكا والإسلام– من يطفئ النار؟، مكتبة الأسرة، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٦-٢٧.

(٣٨) حمدى عبدالعظيم رضوان: الآثار الاقتصادية لظاهرة التكفير، مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٤، ع٥٠٨، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٢، ص ٢٦.

(٣٩) سوسن الجيار: التعليم والثقافة والأمن القومى المصرى، مجلة إدارة الأعمال ع ١٤٥، جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة، يونيو، ٢٠١٤، ص ٧٠.

(٤٠) مصطفى السعداوى: السياسة العقابية للمشرع المصرى فى مواجهة جرائم الإرهاب– دراسة نقدية، مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٧، ع٥٢١، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير، ٢٠١٦، ص ص ٣٣٩-٤٠٠.

(٤١) عبد المنعم ثابت: دراسة حول الإرهاب بالمنطقة العربية وكيفية المواجهة، المؤتمر الدولى– العلوم الاجتماعية ودورها فى مكافحة جرائم العنف والتطرف فى المجتمعات الإسلامية، ج ١، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، جامعة القاهرة، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الاجتماع، يونيو، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٤.

(٤٢) هشام الحديدى: الإرهاب– بذوره وبثوره..زمانه ومكانه وشخوصه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٩٣.

(٤٣) نهى حامد عبدالكريم: دور التربية فى مواجهة الإرهاب، المؤتمر العلمى الثانى: الإرهاب فى ضوء الشريعة والقانون، جامعة إربد الأهلية، كلية الشريعة والقانون، إربد، ٢٠٠٢، ص ٤٨.

(٤٤) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٤٥) عيسى الشماس: الإرهاب والمواجهة الحاسمة، مجلة الفكر السياسى، س ١٨، ع ٦٣، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٧، ص ١٤٥.

(٤٦) صلاح محمد أحمد على مندور: التربية السياسية للشباب، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

(٤٧) صلاح عبدالحميد: ثقافة العنف، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥.

(٤٨) عبد الإله بلقزيز: العنف السياسى فى الوطن العربى، المستقبل العربى (رئيس التحرير خير الدين حسيب)، س١٩، ع٢٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو١٩٩٦، ص ص ٨٣–٨٤.

(٤٩) رحيم يونس كرو العزاوى: مقدمة فى منهج البحث العلمى، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٨، ص٩٧.

(٥٠) عبد الباسط محمد عبد المعطى: البحث الاجتماعى– محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٤٣.

(٥١) محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعى– أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٨، ص ٢٤٥.

(٥٢) الطاهر على موهوب: التنشئة الاجتماعية– علاقتها بالمشاركة السياسية، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، ٢٠١٠، ص ٢١٨.

(٥٣) غريب سيد أحمد: مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٣٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٥٤) نجاة عبد المولى محمد: الاستبيان وأهميته كأداة للدراسة فى البحث العلمى، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، ع ١٨، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عدن، ديسمبر، ٢٠١٨، ص ٨٤.

(٥٥) محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠١.

(٥٦) عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الثانية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد٦، ١٩٨٥، ص٣٥.

(٥٧) السيد عبد العاطى السيد، صراع الأجيال– دراسة فى ثقافة الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

(٥٨) طارق البشرى: العنف والتطرف السياسى، مرجع سبق ذكره.

(٥٩) حازم السيد حلمى عطوة: الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولى– إشارة خاصة للمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع ٤٤، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أكتوبر، ٢٠٠٨، ص ٢٢٥.

(٦٠) سوسن فايد: ظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى– آراء ذوى الخبرة حول المكون الثقافى المهيئ للظاهرة، المجلة الجنائية القومية (رئيس التحرير: نجوى حسين خليل)، مج ٥٤، ع ٢، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، يوليو، ٢٠١١، ص ص ٤٧–٤٨.